**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة محمد خيضر بسكرة**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية**

**ملخص مقياس:**

**منهجية البحث**

**في العلوم السياسية**

د حتحوت نورالدين

جامعة بسكرة

2019

**مقدمة**

أدت الجهودالمتواصلة للمفكرين السياسيين على امتداد فترة طويلة من الزمن إلى تطور دراسة الظواهر السياسية على الصعيدين المنهجي والفكري، ما أدى بدوره إلى نشأة علم السياسة في سياق عملية التطور هذه، فعلم السياسة من أحدث العلوم الإجتماعية، والمفاهيم والقضايا التي يعالجها كانت ولا تزال موضع خلاف وجدل بين المفكرين السياسيين نظرا لتداخل المعطيات المكونة للظواهر السياسية، ولانتماء الباحثين السياسيين إلى مدارس فكرية مختلفة، انعكس كل ذلك على الشكوك التي تدور حول علمية هذا العلم.

إن العلم بمنهجه لا بمضمونه فحسب، ذلك المنهج الذي يشكل جوهر التفكير العلمي أيا كان موضوع هذا العلم وذاك التفكير، ويتخذ مجموعة إجراءات ذهنية بين العقل والظاهرة المستهدفة والتي اصطلح على تسميتها بالمناهج قصد بلوغ المعرفة، أي الكشف عن حقيقة الظاهرة، أو موقف العقل المتقدم منها للتعرف على حقيقة ما يحيط به من أشياء في المجتمع، فلم يعد البحث العلمي أمر يترك لاجتهاد الباحث ولا يعتمد فقط على قدراته الذاتية، وإنما أصبح اصطلاح البحث العلمي يعني الإلتزام بمجموعة من الخطوات والقواعد التطبيقية التي تحكم الإطار الفكري الذي يعمل بداخله عقل الباحث " الأسلوب العلمي ".

**المحور الأول: البحث العلمي:**

أولا: مفهوم البحث العلمي

تتألف العبارة من كلمتين: البحث ومعناه التقصي والطلب، وعليه يكون المعنى اللغوي للبحث هو طلب وتقصي حقيقة ما. أما لفظ علمي فهو منسوب إلى العلم والذي يُعرّف بأنه مجموعة القواعد والمبادئ التي تفسر الظواهر وتكشف عن العلاقات القائمة بينها، واستنادا إلى ذلك فإن البحث العلمي يعني التقصي المنظم باتباع أساليب ومناهج محددة في دراسة المواضيع المختلفة (3).

إن كلمة البحث يمكن اعتبارها مصدر العلم، لأنه لا علم بدون بحث منظّم، وبهذا المعنى لا يمكن أن تخرج الغاية من البحث العلمي وإن اختلفت ميادينه عن واحدة من الغايات التالية: اختراع العلوم، جمع متفرق، تكميل ناقص، تفصيل مجمل، تركيب مختلط، تبيين خطأ، أو علاقات جديدة. كان ذلك المعنى اللغوي الذي اتفق عليه الباحثين والمهتمين بعلم المنهجية ودلالات المعنى، فالبحث العلمي يجب أن يقترن بالغايات التي حددها من سيقوم به.

أما المعنى الإصطلاحي للبحث العلمي فقد تعددت تعريفاته بحسب تنوع مشاربه، وإن كانت تؤكد في مجملها على استخدام الطرق والأساليب العلمية للوصول إلى حقائق جديدة والتحقق منها والإسهام في نمو المعرفة الإنسانية، من خلال اكتشاف حقيقة موضوع معين ومعرفة القواعد التي تحكمه والتي تبقى نسبية وقابلة للتطوير والتغيير عندما يثبت قصور معلومات أو عجزها عن تفسير الظاهرة موضوع البحث العلمي.

ولتدليل الفهم حول ما سبق يمكن أن نورد عدد من التعريفات في إطار البحث عن تحديد مفهوم البحث العلمي مع مراعاة التوجهات المختلفة التي حاولت تعريف المفهوم.

هناك من يرى في البحث العلمي وسيلة للاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة لتطوير أو تصحيح المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والإستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي، مع اختيار الطريقة أو الأسلوب والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات والمعلومات الواردة في العرض بحجج وأدلة وبراهين ومصادر كافية.

ويرى اتجاه آخر في البحث العلمي عرض مفصل أو دراسة متعمقة تمثل كشفا لحقيقة جديدة أو التأكيد على حقيقة قديمة سبق بحثها وإضافة شئء جديد لها، أو حل مشكلة كان قد تعهّد بها شخص الباحث.

وهناك تعريف مفاده أن البحث العلمي هو نشاط علمي منظّم، وطريقة في التفكير واستقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف الحقائق معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الترابط بين هذه الحقائق واستخلاص المبادئ العامة والقوانين التفسيرية(4).

يظهر مما سبق بأن هناك تعاريف للبحث العلمي تؤكد على استخدام الطرق والأساليب العلمية للوصول إلى حقائق جديدة، بينما تؤكد أخرى على الجوانب التطبيقية للمعرفة العلمية في حل مشكلات عملية معينة في الحياة.

ثم إن تعريف البحث يختلف باختلاف أنواع البحوث ومجالاتها وأهدافها ووسائلها وأدواتها، ذلك ما يقف وراء اختلاف تعريفات المصطلح، فإذا كان البحث العلمي يعتمد وسائل علمية تبتعد عن كل الميول والمؤثرات الشخصية التي قد تؤثر على النتائج، بالإضافة لإمكانية التثبت من النتائج في أي وقت مع إمكانية التعميم والخروج بقواعد عامة لتفسير الظاهرة ومن ذلك القدرة على التنبؤ والتي تكون دقيقة في العلوم الطبيعية، فإن العلوم الإجتماعية والإنسانية لا تحتوي الدرجة نفسها من الدقة وبالتالي التنبؤ، وذلك لكثرة المتغيرات والعوامل التي يصعب ضبطها(5).

ثانيا: أنواع البحث العلمي

تختلف أنواع البحوث في العلوم الطبيعية عنها في العلوم الإنسانية، وعليه فإن مشكلة علمية أي حقل معرفي ناشئ حال العلوم السياسية مرهونة أساسا باستخدامه للمنهج التجريبي والنموذج الطبيعي للعلم والذي يُعد الإطار المرجعي الذي يجب أن تعتمده العلوم الإنسانية عامة إذا أرادت أن تحقق لنفسها صفة العلمية.

ومع الإقرار بوجود اختلافات بين الظواهر الطبيعية المادية وبين ظواهر الإجتماع الإنساني، فإن ذلك يستلزم إقرارا باختلاف المنهج والأدوات التي تستخدم في دراسة القطاعين المتمايزين، فموائمة النموذج الطبيعي لوسيلة الضبط – المنهج التجريبي مع موضوعاتها المادية – فإن العلوم الإجتماعية تسعى لنفس الهدف بأسلوب مختلف، أي محاولة تحقيق الضبط لدرجة كافية بوسائل أخرى.

وتختلف البحوث العلمية من حيث أنواعها على حسب معايير التصنيف المتبعة في ذلك، والتي تؤسس غالبيتها للفروق الأساسية بين خصائص العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، من حيث قيام الأولى على ظواهر الكون المادي، وتشكل الثانية على ثلاثية الإنسان والمجتمع والتاريخ بظواهرها المختلفة ما يطبعها ببعض الخصوصية التي تجعل من الدراسة العلمية لها أكثر صعوبة، وتتلخص هذه الصعوبة في عاملين أساسيين: أولهما طبيعة العلاقة بين الباحث والظاهرة أو موضوع المعرفة، وثانيهما يتعلق بنوعية الظاهرة الإنسانية وخصوصيتها.

وإجمالا يمكن حصر أنواع البحوث العلمية في التقسيمات التالية:

1-حسب طبيعة البحوث ودوافعها يمكن التمييز بين:

* 1. - البحوث النظرية:

وتعتمد أساسا على الفكر والتحليل المنطقي والمادة الجاهزة والموجودة عادة في المكتبات، والدافع لهذا النوع من البحوث هو السعي وراء الحقيقة وتطوير المفاهيم النظرية ومحاولة الوصول إلى تعميمات تنميةً للمعرفة العلمية بغض النظر عن نتائج البحث أو فوائده النفعية، فهو إذن يستهدف إشباع الحاجة للمعرفة دون النظر إلى تطبيق نتائجه في المجال العملي.

* 1. البحوث العلمية التطبيقية:

ويقوم فيها الباحث بمحاولة إيجاد حل لمشكلة قائمة أو علاج لموقف معين، ويعتمد هذا النوع من البحوث على التجارب المخبرية وكذا الدراسات والأساليب الميدانية للتأكد من إمكانية تطبيق النتائج في الواقع (9)، مثال ذلك البحوث التي تجريها الشركات بغية إيجاد حلول لمشاكل التسويق.

- كما وتصنف البحوث بحسب مناهجها إلى:

## البحوث الكمية:

أي البحوث التي تعتمد أساسا على استخدام الأساليب الكمية في معالجة موضوع البحث ووصف نتائجه، فهي بحوث تهتم بجمع البيانات من استعمال أدوات قياس كمية كالإستبيان والإحصاء.

* 1. البحوث النوعية:

وهي البحوث التي تعتمد أساسا على الأساليب الكيفية والنوعية في معالجة موضوع البحث ووصف النتائج التي انتهى إليها، هي بحوث تعتمد أساسا على دراسة الظاهرة في ظروفها الطبيعية باعتبارها مصدرا مباشرا للبيانات، ويتم جمع البيانات بواسطة أدوات مثل الملاحظة والمقابلة وفحص الوثائق، ويتم عرض البيانات بطريقة وصفية تستخدم الكلمات دون الأرقام، كما لا يمكن تحديد مشكلة الدراسة بوضع الفرضيات أو الأسئلة مسبقا، بل يتم وضعها أثناء عملية جمع البيانات.

3- كما يمكن تقسيم وتصنيف البحوث العلمية حسب تصميمها إلى:

* 1. البحوث التجريبية:

هي البحوث التي تعتمد في جمع بياناتها واختيار فروضها واستخلاص نتائجها على إجراء التجارب، وتنقسم بدورها إلى:

-بحوث تجريبية معملية:

وتقوم على التجربة المعملية التي تكشف العلاقة السببية بين المتغيرات المؤثرة في الظاهرة محل البحث، مع إمكانية استخدام التجربة لاختبار فرض أو أكثر لتقرير العلاقة السببية بين المتغيرات المؤثرة في الظاهرة، بمعنى أنه يمكن التحكم في هذه المتغيرات بدقة وعزل بعضها، بالإضافة لإمكانية السيطرة على ظروف التجربة.

-بحوث تجريبية بيئية:

وهي التي لا يمكن فيها التحكم في جميع المتغيرات المؤثرة في الظاهرة موضع الدراسة، وإنما في عدد محدود منها، فضلا عن خروجها من حيث التطبيق من نطاق المعمل الضيق إلى نطاق البيئة المتسع، مما يؤدي إلى زيادة صعوبة التحكم في معظم المتغيرات، هذه النوعية من البحوث التجريبية تُعَد إحدى الوسائل الأساسية لجمع البيانات في البحوث الإجتماعية عامة.

2.3-البحوث غير التجريبية:

هي بحوث تهتم بدراسة التغيرات الحاصلة على الظواهر المختلفة، ومعدل هذا التغير، والعوامل المؤثرة فيه ضمن فترة زمنية محددة، ويعمل على ضبط العناصر المتغيرة، ويندرج في إطارها:

-البحث التاريخي:

والذي يهدف لفهم وتحليل وتفسير أحداث ومواقف ماضية وصولا إلى نتائج تتعلق بأسباب هذه الأحداث وآثارها واتجاهاتها، أي فهم ما حدث وتفسير ما يحدث وتوقُع الأحداث المقبلة. ويقوم البحث التاريخي على جمع البيانات من خلال المصادر الأولية كالوثائق والمخطوطات والتقارير والمقابلات وغيرها، رغم أن كثيرين يعتبرون المعرفة التاريخية معرفة جزئية لا يمكن الحصول فيها على معرفة كاملة للماضي، وعليه فهي تُعتبر كمعرفة ثانية مساعدة في تحقيق باقي المعارف.

-البحوث الوصفية:

تهدف هذه البحوث لدراسة الظواهر والمواقف والأحداث كما هي عليه في الواقع، يعمل الباحث على وصفها بدقة من خلال التعبير النوعي الذي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، وأحيانا تتعدى الدراسة الوصفية التشخيص الوصفي إلى تقرير ما يجب أن تكون عليه الظاهرة موضوع البحث في ضوء شروط ومعايير معينة مع تحديد أساليب بلوغ ذلك، ويستخدم الباحث في هذا النوع من البحوث أدوات كالإستبيان والملاحظة والمقابلة وغيرها من الأدوات(11).

4- يعتمد كثيرين على طبيعة الموضوع بتساؤلاتها وفروضها في تقسيم أنواع البحوث العلمية إلى:

* 1. بحوث استطلاعية أو كشفية:

هي بحوث تُعنى بمحاولة اكتشاف ميدان وبؤرة وجود الظاهرة ومدى انتشارها وطبيعة الفاعلين فيها، ويستعين الباحث بهذا النوع من البحوث إذا كانت البيانات والمعلومات الأولية المطلوب توافرها قبل مباشرة البحث قليلة، ولهذا النوع أهمية علمية كبيرة حيث تحقق للباحث جملة من الأهداف، منها:

1. بناء تساؤلات البحث وفروضه.
2. استيضاح المفاهيم المرتبطة بموضوع البحث.
3. إمكانية ربط الجانب النظري بمجال التطبيق.

ونقصد بتلك الأهداف أن طبيعة التساؤلات والفرضيات المُوجّهة للبحث لا تبنى من فراغ أو بشكل عشوائي، بل لا بد من المعرفة الكافية بالظاهرة موضوع البحث من حيث مكان تواجدها، الفاعلين فيها، تأثيراتها...، كدراسة مثلا دور الجماعات غير الرسمية داخل المؤسسة من حيث وجودها وحجمها ومدى خطورتها وغير ذلك.

2.4-البحوث الوصفية التشخيصية:

يكون الهدف عادة من هذا النوع هو معرفة كيفية حدوث الظاهرة، وذلك عن طريق وصف ملامحها أو مظاهرها، والعلاقة بين متغيراتها، ثم تشخيصها من خلال البحث في حالتها السابقة وكيفية تطورها للحالة الراهنة، وحقيقة انتشارها وتأثيراتها على المحيط الذي تتواجد فيه ومن ثم مصيرها، بهذا مثلا يمكن دراسة موضوع من قبيل العولمة والتحولات الدولية الراهنة من حيث البحث عن متغيراتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية-الحضارية، وفيما كانت تلك مظاهر وتجليات للعولمة أم هي مجموعة تداعيات لها.

من أهم أهداف البحوث الوصفية التشخيصية، مايلي:

* عرض ملامح الظاهرة بدقة ووضوح لتيسير فهمها وإدراكها ومعرفة العناصر المكونة لها، وعلاقتها ببعضها ودور كل منها.
* تحديد درجة الإرتباط بين المتغيرات.
* الخروج بتنبؤات(12).

3.4-البحوث التفسيرية:

تسعى البحوث التفسيرية إلى تحديد عوامل ومسببات الظاهرة مع تتبع مساراتها ومحطات تطورها قصد: إما التحقق من صحة نظرية علمية سائدة أو قضية من القضايا النظرية المحددة، أو للتوصل إلى صياغة نظرية علمية تُستقرأ من الوقائع التجريبية والبيانات الميدانية، كالبحوث الخاصة مثلا بدراسة المنظمات الإقليمية والدولية الأحلاف العسكرية وغيرها.

4.4-البحوث الإستشرافية:

هناك بحوث تهدف لاستشراف أبعاد المستقبل، وذلك من خلال طرح عدة بدائل لتحديد معالم المستقبل عبر مجموعة من الأساليب كالسيناريوهات وغيرها، وتحديد شروط تحقق كل بديل مع رسم مسارات الظاهرة، كما هو الحال مثلا مع البحوث الخاصة بالأزمات.

تجذر الإشارة في الأخير إلى أن التصنيفات السابقة تشهد درجة معينة من التداخل بينها، وبالتالي عدم وجود تصنيف مستقل تماما ومتميز يمكن الإعتماد عليه في تقسيم البحوث، وهو ما ينعكس في النهاية على ما تشهده المناهج من اختلافات وتقاطعات في الميادين المعرفية المختلفة.

**ثالثا: خطوات البحث العلمي:**

ترتبط خطوات البحث العلمي مع بعضها البعض ارتباطا وثيقا لدرجة أنه يصعب الفصل بينها أحيانا، كما أنها تتداخل فيما بينها بحيث تشكل مجموعة من الخطوات المتسلسلة والمترابطة والمتكاملة، ومع اتفاق الباحثين على أهمية هذه الخطوات بالنسبة لأي بحث علمي، إلاّ أن هذا الإتفاق لا ينسحب على عددها وترتيبها.

**1-المقدمة:**

وتحتوي الخلفية العلمية للموضوع والنقاط الأولية الممهدة للتعرف عليه، أي أنها عبارة عن مجموع النقاط التعريفية كنبذة تاريخية عن الظاهرة أو الموضوع، تحديد مفاهيم ومعاني القضية، تتبع تطور مسار الموضوع حتى إيصاله إلى وضعيته ذات الصلة المباشرة بالبحث والممهدة بصورة منطقية متدرجة إلى القضية المحورية التي شكلت الدافع الباعث للبحث.

2- **أهمية الموضوع:**

ويتعرض فيها الباحث إلى تحديد دقيق لجدوى البحث من حيث محاولة الإلمام بجميع جوانب الموضوع ووضع تصور عام فيه، مع الإشارة إلى ضرورة إجراء هذا البحث قصد تغطية بعض جوانب النقص أو الغموض، فمن البديهي أن يبدأ تصميم البحث بالتساؤل حول: مالذي يتضمنه البحث؟ ما هي محددات الموضوع؟ هل يسعى لكشف مجهول أو ينطلق من التشكيك في نتائج سابقة؟ ومن كل ذلك تظهر المتغيرات المختلفة ذات العلاقة بموضوع البحث والتي من شأنها أن تؤثر فيه أو تتأثر به.

3- **أسباب اختيار الموضوع:**

إن تعدد جوانب دراسة المشكلة كما تم تحديدها في أهمية الموضوع واقتصار الباحث على إحداها دون سواها، نظرا لتأثر الموضوع بمجموعة من العوامل المتشابكة والمتداخلة، كل ذلك يقتضي من الباحث تحديد مبررات ودوافع خياراته لمتغيرات الدراسة، والتي يمكن حصرها في: **عوامل ذاتية** إذ كان للعوامل الذاتية دور أساس في عملية الإختيار، والتي ترتبط أساسا بخبرات الباحث واحتكاكه بالميدان وإحساسه بوجود مشكلة، كلها عوامل لعبت دور حاسم في اهتمام الباحث بجوانب معينة من الظاهرة وحددت خياراته، وهذا لا يشكل نفيا للموضوعية من حيث تقديم الباحث للمبررات الموضوعية التي تقف وراء خياراته. **عوامل موضوعية** حيث يلجأ كل باحث في مختلف المجالات إلى الأدبيات المرتبطة بموضوع بحثه للبحث في نتائجها من أجل التوصل إلى مشكلة ما تثير الإهتمام.

4- **أهداف البحث:**

مع الإعتراف بأنه لا توجد قاعدة ثابتة يمكن الإحتكام إليها في اختيار مشكلات البحوث باستثناء بعض المبادئ الإرشادية العامة، كان من الضروري تحديد الغرض أو الهدف من البحث سواء كان قصد إثراء المعرفة العلمية بتعميق فهم الظاهرة المدروسة، أو إضافة معارف جديدة، أو الكشف عن جوانب المشكلة القائمة والتنبؤ بها ووضع أنسب الحلول لها والعمل على مواجهتها، أو تحديد القضايا النظرية ذات الصلة بالموضوع، أو ربط الجانب النظري للظاهرة بجانبها التطبيقي.

**5.2-أدبيات الدراسة:**

على الباحث أن يستعرض مختلف الدراسات السابقة في موضوعه، بحيث يثبت بأن الموضوع جديد وحديث وغير مكرر من حيث أنه يحتوي عناصر جديدة، أما التطرق لبحث مكرر فإنه يكون بداعي التشكيك في النتائج بناء على معطيات مبررة، أو إجراء البحث باتباع منهج مغاير...، وبذلك وجب على الباحث القيام بمسح واسع للبحوث والدراسات السابق إجراؤها مع الإشارة إلى النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات والجوانب التي أغفلتها، فتكون الخلاصة الإشارة إلى ما سيضيفه من حقائق جديدة أو توضيحات أساسية تعالج البحث من منظور حديث.

**6-تحديد مشكلة البحث:**

المشكلة في واقع الأمر سؤال لا توجد لدى الباحث إجابة دقيقة عليه، تحثه على محاولة تقصي الحقيقة حول موضوع معين قصد تحقيق فائدة مرجوة، وهي كل ما يجذب اهتمام الباحث ويدفعه لتقصي حقيقته لمعرفة ما يجهله عنه أو لتقييم ما يعرفه الآخرون حوله، فهي القضية المحورية والإنشغال الرئيسي للباحث في بحثه.

ولتحديد المشكلة بصورة صحيحة يمكن تحديد مجموعة من الشروط الواجب توافرها فيها، وهي:

* أن تصاغ في شكل تساؤل حتى يسهل تحديدها، وبصياغة دقيقة واضحة ولغة سليمة.
* تحديدها يكون من خلال تعبيرها عن علاقة بين متغيرين أو أكثر.
* أن تكون المشكلة في صياغة قابلة للإختبار الإمبريقي.
* ترسيم حدود المشكلة مع تجنب جميع الجوانب والعوامل التي سيتجاوزها البحث.
* أن تتم صياغة الإشكالية بناء على عنوان البحث.
* أن تبدأ من العام إلى الخاص.
* تجنب المصطلحات العامة والأدبية ذات الدلالات المتعددة واستعمال بدلا من ذلك مفاهيم من جنس التخصص.
* يتم استنتاجها من خلال العرض المنطقي للأفكار النظرية.

وتبدأ عادة بتمهيد يتشكل من فقرات متسلسلة كل منها تستقل بتناول فكرة معينة، على أن تكون مترابطة وظيفيا مع باقي الفقرات.

**7-الأسئلة الفرعية:**

قصد تسهيل مهمة تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين كما وردت في مشكلة البحث، كان من الضروري أن يتبع ذلك مباشرة مجموعة تساؤلات فرعية دقيقة وقابلة للبحث والتقصي، وذلك من خلال تناولها لمؤشرات المتغير الأول في علاقتها بمؤشرات المتغير الثاني، وبذلك تتحدد الأسئلة الفرعية بحسب عدد المؤشرات المطلوب بحثها، وتُحدد بدورها الإجابات المحتملة أي الفرضيات.

وتختلف التساؤلات التي تطرح فيما بينها من حيث الصياغة والأسلوب استنادا لمتغيرات الموضوع ومؤشراته الفرعية، وتتنوع الأسئلة الفرعية ما بين:

* تساؤلات كشفية ( ماذا؟ ماهو؟ ).
* تساؤلات وصفية تبحث عن النماذج المتكررة للظاهرة ( كيف؟).
* تساؤلات تفسيرية ( لماذا؟ ).
* وتساؤلات تقييمية ( إلى أي مدى).

**8. -الفرضيات:**

تعتبر صياغة الفروض وتحديد المتغيرات خطوة هامة من خطوات البحث، ذلك أن حل المشكلة البحثية يحتاج إلى الإجابة عن التساؤلات، ولهذا يلجأ الباحث إلى تقدير الإجابة على هذه التساؤلات عبر وضع تفسيرات محتملة أو إجابات أولية عنها، عبر ربط الظاهرة موضوع الدراسة بأحد العوامل المرتبطة بها أو المسببة لها. فالفرضية إذن " قضية تخمينية تعبر عن نمط معين من العلاقة بين الظواهر يتم عن طريقها اختبار المقولات النظرية العامة في الواقع الإمبريقي "، وبذلك فهي همزة الوصل بين النظرية المجردة وبين العالم الإمبريقي، ويكون مصدر اشتقاق الفرضيات إما من: **النظريات:** عن طريق الإستنتاج المنطقي الذي يوصل إلى التنبؤ تحت ظروف معينة وفي ظل شروط محددة. أو من **نتائج بحوث سابقة**: أي استخدام نتائج بحث سابق كفرضيات، واعتبار نتائج تلك الدراسات أو نظرياتها بمثابة فروض من الدرجة الثانية من الممكن دراستها واختبارها. من **مجال التخصص:** وهو المصدر الرئيسي الذي يستمد منه الباحث فروضه.

**-أنواع الفرضيات:**

* **فرضيات مباشرة:**

وفيها تصاغ الفرضية بشكل يشير لوجود علاقة محتملة بين متغيرين، **كأن يقال مثلا**: تؤدي الصراعات الإثنية إلى تهديد السلم والأمن الدوليين، فتكون الصياغة تشير إلى طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

* **صيغة النفي:**

قد تكون صياغة الفروض بشكل ينفي العلاقة بين بين المتغيرين، ولهذا يسميها البعض بالفرضيات الصفرية أو فروض العدم، **كالقول** **مثلا** بأنه: لا ترتبط الحروب الدولية بسياسة الأحلاف العسكرية.

* **الفروض البديلة:**

تختلف المتغيرات التي تحتويها الفروض البديلة عن متغيرات الفروض المباشرة أو الصفرية، وتستعمل في حال عدم قدرة الباحث على التحديد المبدئي للمتغيرات كما في الأنواع السابقة، ولهذا يلجأ للفرضية البديلة التي تصاغ لا في صورة تقديرية ولا بصيغة النفي، كأن تبدأ الفرضية بكلمات محددة **مثل: غالبا، كثيرا ما، قد، نادرا ما...**.

**-المتغيرات:**

هي تلك الظواهر المتغيرة باستمرار والتي تحتاج إلى البحث والتقصي لمعرفة مدى التغير الحاصل فعلا.

كما تُعرّف على أنها البيانات التي تتغير من قيمة إلى أخرى، فيهتم الباحث بقياسها وبأبعاد العلاقات بينها، وبالتالي فالمتغيرات يمكن أن تتجزأ إلى وحدات يتم من خلالها استخدام الأرقام لتمثيل كل وحدة للمتغير الذي يحمل معنى حسابي. فالمتغيرات إذن تساعد في الإحساس بالعالم الخارجي الذي يحيط بنا من خلال صفة محددة تتناول عدد من الحالات أو القيم، وهي بهذا المعنى خاصية أو صفة معينة تتميز بها الظاهرة الخاضعة للبحث. وتنقسم الى:

**- متغيرات مستقلة:**

المتغير المستقل هو ذلك المتغير الذي يفسر الظاهرة محل الدراسة، ويعتبر السبب الإفتراضي لها، ويعرف عادة بالمتغير السببي الذي يتحكم فيه الباحث في التجارب والتقصي من أجل التعرف على تأثيراته في النتيجة، ويتعامل معه كحقائق معروفة حتى يتسنى له عزل أو تجسيد هذا التأثير مع متغير آخر، كما أن التغير في قيمه يؤدي لإحداث تغير في قيم المتغير الآخر.

* **متغيرات تابعة:**

المتغير التابع هو النتيجة أو المتغير الذي يقع عليه التغيير من المتغير المستقل، وهو الذي يسعى الباحث إلى شرحه، ويمثل السبب الإفتراضي أو الناتج المتوقع من المتغير الأول، كما يعرف أيضا بالمتغير المعتمد، ويستخدم هذا النوع من المتغيرات خاصة في الدراسات التجريبية، وهي المتغيرات المتعارف عليها.

تجذر الإشارة هنا إلى أن المتغيرات لا تتطلب التوصيف السردي ولا الدلائل الرمزية أو المعاني التأويلية، فهي عوامل يتوقعها الباحث ويسعى للتحقق منها، وهي عوامل أحادية القيمة لا تقبل الإزدواجية، بمعنى أن كل عامل يحمل قيمة واحدة، ويمكن ترجمة تلك القيمة إلى أرقام إحصائية، وهي مترابطة معا في وجودها بعلاقة تأخذ أكثر من شكل.

ينبغي الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين حول المتغيرات: أولاهما أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع قد تكون **ارتباطية** متبادلة، بمعنى أن التغير في أحدهما يصاحبه تغير في الآخر دون القدرة على تحديد أيهما السبب أو النتيجة، **مثال ذلك:** النمو الإقتصادي وتحقيق الديمقراطية. وقد تكون العلاقة بينهما **طردية موجبة**: بمعنى أن زيادة قيمة المتغير الأول تزيد من قيمة المتغير الثاني، أو قد تكون العلاقة **عكسية سالبة**: بمعنى أنه كلما زادت قيمة المتغير الأول نقصت قيمة المتغير الثاني.

والملاحظة الثانية هي أن لكل متغير مؤشرات دالة على المفهوم وقابلة للقياس، والمؤشر هو الكلمة التي تحمل دلالة المضمون والتي يمكن ملاحظتها بشكل مباشر على أرض الواقع، فالمؤشرات الإمبريقية هي التي تربط المفاهيم النظرية بالعالم الواقعي، وهي بذلك تمثل أدوات لقياس تلك المفاهيم، ومن خلالها يتم **التحديد الإجرائي للمفاهيم**.

**9-مجال الدراسة:**

تتطلب البحوث أو الدراسات الميدانية في العلوم الإجتماعية ومنها علم السياسة – وخاصة في السياسات العامة- تحديدا دقيقا لمجالاتها، ذلك أن الدراسات والبحوث في هذا المجال تتعامل مع عناصر متغيرة باستمرار، قصد إزالة أي لبس من شأنه التشكيك في الحقائق المتوصل إليها. ولكل بحث مجالات رئيسية هي **المجال المكاني** والذي يعني تحديد المنطقة التي ستجري فيها الدراسة في حال استعمال أدوات الإستبيان، و**المجال الزماني** كمحدد لطبيعة البيانات المطلوبة ولتسهيل فترة الضبط من خلال هذا المجال، ولهذا فإن التحديد المسبق لنموذج الدراسة ومجالها يساعد في تحديد الإجراءات المنهجية المناسبة لإعداد البحث.

**10-المنهج المستخدم:**

يتعين على كل باحث تحديد المنهج والأسلوب الذي سيستخدمه في بحثه، وكذا الأدوات والمقاييس التي سيستعين بها، وكل ذلك من حيث كيفية استفادته وطريقة استخدامه للمنهج المتبع، وسبب اعتماده أدوات معينة، وهو ما سيأتي تفصيله لاحقا.

**11-تقسيم البحث:**

تتنوع طرق تقسيم جسم البحث وتتوزع بين مدارس تاريخية ومناهج عصرية، وإن كان من المفيد هنا الإشارة إلى عدم وجود تصاميم متاحة تشكل أطر نموذجية تستوعب أي موضوع بحث بصورة كلية، ثم إن تقسيم الموضوع ليس غاية في حد ذاته بل هو وسيلة لتسهيل عمل الباحث والقارئ على حد سواء، مع الحرص على ضرورة ملائمة التصميم المتبع لعرض معلومات البحث، بحيث تقدم الأجزاء الرئيسية منه إجابة علمية دقيقة وكاملة لأسئلة البحث كلها، إن الطريقة التي يتبعها الباحث في تقسيمه للبحث يفترض فيها أن تستوعب بشكل منطقي الخطوات التي تم اتباعها في التصميم المنهجي للبحث، بحيث يتم إخراج البحث بطريقة مرتبة ومنظمة بما يُفضي في النهاية إلى الإجابة عن المشكلة البحثية في خاتمة البحث.

هي إذن مجموعة عناصر تُعبّر عن محطات ديناميكية تتواصل فيما بينها، وتؤلف في مجملها خطة البحث من خلال البناء المنطقي لأجزائه ليعبّر في النهاية عن وحدة متميزة لا يمكن أن تتطابق مع غيرها، **فمن خلال التوجيه النظري والتوجيه المنهجي للبحث تكتمل المفاصل الأساسية التي تبرز في مجموعها السمات الخاصة لكل بحث**، والتي يسعى كل باحث إلى تجسيدها في بحثه.

**هوامش المحور الأول**

1-يقسم الباحثين المعرفة إلى ثلاثة أنواع بحسب الخاصية التي تتميز بها، فإذا كان الأمر يتعلق بما يلاحظه الإنسان من ظواهر دون معرفة العلاقات التي تربط بينها فإن المعرفة في هذه الحالة هي معرفة حسية، أما إذا انتقل من مرحلة الإحساس إلى التأمل في الأسباب البعيدة لظاهرة غير قابلة للإثبات كالبحث عن الموت والحياة فهذا النوع من المعرفة يندرج في إطار المعرفة الفلسفية، أما إذا استطاع الإنسان تفسير الظاهرة عن طريق الملاحظة والتجربة فتلك هي المعرفة العلمية والتي تتميز عن سابقاتها في صفة المنطقية والواقعية والعمومية والتجريد والتراكمية والتنظيم. لمزيد من التفصيل في ذلك انظر: حسين ملحم، **التفكير العلمي والمنهجية**، مطبعة دحلب: الجزائر، 1993، ص 60 وما بعدها.

2-نعني بلفظ "الظاهرة" مادة المعرفة وموقف العقل المتقدم منها.

3-خالد حامد، **منهجية البحث في العلوم الإجتماعية والإنسانية**، ط2، جسور للنشر والتوزيع: الجزائر، 2012، ص83.

4-مبروكة عمر محيريق، **الدليل الشامل في البحث العلمي**، ط2، مجموعة النيل العربية: القاهرة، 2008، ص 25-26.

5-محمد عبد الجبار خندقجي ونواف عبد الجبار خندقجي، **مناهج البحث العلمي**، عالم الكتب الحديث: الأردن، 2012، ص 24.

6-فضيل دليو، **مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، دار هومة: الجزائر، 2014، ص 20.

7-ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، **أساليب البحث العلمي : الأسس النظرية والتطبيق العملي**، ط4، دار صفا للنشر والتوزيع: عمان، 2010، ص 37.

8- فضيل دليو، مرجع سابق، ص 21.

9-نفس المرجع، ص 33.

10-يقول في هذا الإطار زكي نجيب محمود: إذا رأيت علما ما قد أدار بحثه حول أفكار توصف ولا تقاس فاعلم أنه ليس علما بالمعنى الذي نريده، واعلم أن القرون ستمضي دون أن يتقدم ذلك العلم الكيفي خطوة واحدة إلى الأمام.

11-سلاطنية بلقاسم وحسان الجيلاني، **محاضرات في المنهج والبحث العلمي**، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2007، ص 79.

12-فوزي غرايبية وآخرون، **أساليب البحث العلمي في العلوم الإجتماعية والإنسانية**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، 2002، ص 46.

**المحور الثاني: مناهج المعرفة السياسية**

**أولا: مفهوم المنهجية**

إن كلمة المنهجية هي ترجمة للكلمة اللاتينية Méthodologie والمركبة من كلمتي: Méthode وتعني الطريقة، Logie وتعني العلم، وبذلك يتحدد معنى المنهجية في الطريقة العلمية، ذلك أنه لا سبيل إلى العلم دون الإعتماد على طريقة علمية.

الخصائص العامة لمناهج البحث، وأهمها:

* الموضوعية والبعد عن التحيز والإتجاهات والميول الذاتية.
* الديناميكية والمرونة، بمعنى أنها قابلة للتعديل والتغيير من وقت لآخر نظرا للتقدم الذي تشهده العلوم المختلفة.
* إمكانيت التثبت من نتائج البحث العلمي باستخدام أساليب ومناهج علمية جديدة.

التعميم، حيث يمكن تعميم نتائج البحوث العلمية، ويستفاد منها في دراسة ظواهر أخرى مشابهة

**ثانيا: تصنيفات مناهج البحث العلمي**

لم يتفق الباحثون في الماضي ولا في الحاضر على تصنيف موحد لمناهج البحث العلمي، غير أنه يمكن رصد شبه إجماع بينهم على كثير من هذه الأنواع وإن اختُلف في تصنيفها، ويعود ذلك إلى التطور الذي يشهده البحث العلمي باستمرار كما وكيفا، وكذا لتعدد الإختصاصات العلمية، بل إن العلم الواحد قد يستعين بمناهج مختلفة بحسب ما يقتضيه موضوع البحث وطبيعة البيانات المستهدفة، كما هو الحال مع علم السياسة بالنسبة لاختلاف مناهج دراسة السياسة المقارنة عن مناهج العلاقات الدولية.

1. **المناهج الإستنباطية:**

وهي المناهج التي تنطلق من أفكار عامة مستندة إلى المنطق أو إلى رؤى مثالية في دراسة الواقع وصولا إلى نتائج عامة، بمعنى الإنتقال من العام إلى الخاص، ومع اتفاق عدد كبير من الباحثين على التصور الإستباطي العام لعملية البحث السياسي إلّا أنهم يختلفون في نمط تنظيم مراحله وخطوات إنجازه وتنفيده.

فمن الباحثين من يُقدّر بأن عملية البحث تمر بمرحلتين أساسيتين متكاملتين تبدأ بتحديد الإطار النظري - الفكرة والإشكالية والفرضيات - والإطار التطبيقي من خلال الإنتقال من الطرح النظري للمشكلة إلى الواقع الملموس، وذلك بالرجوع إلى المتغيرات والمؤشرات وتحضير النتائج واختبار الفرضيات. ويتجسد المنهج عند آخرين في خمس مراحل تعبر عن خطوات عملية تبدأ بتخطيط مشروع البحث – طرح المشكلة واختيار أدوات جمع المعلومات – وتخطيط العمليات وجمع المعطيات وتحليلها ثم تقرير النتائج(12).

يظهر إذن بأن تطبيقات المنهج الإستنباطي تدور أساسا حول مرحلتين أو عمليتين أساسيتين وهما: المرحلة الإمبريقية والتي تنظَم خلالها عملية البحث بناءا على فروض نظرية أو نظريات موجهة، والمرحلة التفسيرية حيث يحاول فيها الباحث المقارنة بين الظواهر والوقائع السياسية التي جمعها في ضوء فروض بحثه بغية تفسير مغزى هذه الظواهر، وهي المرحلة التي تحاكي مرحلة التجريب في العلوم الطبيعية وتعتبر المحك الكلي للإطار النظري أي مجموع الفروض والنظريات العلمية، فيكون بذلك الهدف من أي بحث علمي في هذه المرحلة اكتشاف جديد أو تعديل أو تأكيد بعض القضايا الخاصة بالإطار النظري.

1. **المناهج الإستقرائية:**

وهي التي تبدأ من استقراء الواقع السياسي ودراسته على ضوء الحقائق القائمة فيه من أجل الحصول على نتائج علمية يمكن أن تشكل تعميمات فكرية سياسية يُستفاد منها في تقويم الأداء وتصحيح الخطأ، وتقديم مبادئ وآراء مستخلصة من ذلك الواقع، أي الإنتقال من الخاص إلى العام(15). ومعظم ما ينضوي ضمن المنهج الإستقرائي هي مناهج تهتم بتحليل الظواهر السياسية لمعرفة القوانين التي تحكمها والتي تشكل نظريات سياسية وأفكار قابلة للتطبيق والدراسة.

ويُعد الإستقراء أحد أهم الطرق الإستدلالية، فهو يبدأ بملاحظة عدد من الحالات أو اصطناعها بوسائل التجربة التي يملكها الباحث، ويبني على أساسها النتيجة العامة التي توحي بها تلك الملاحظات أو التجارب، فهو يؤدي إلى نتائج أكبر من مقدماتها(16). وينضوي ضمن هذا المستوى من التحليل مجموعة المناهج التي تعتمد الملاحظة تتقبل استخدام طريقة التفكير تلك.

**المنهج التجريبي في علم السياسة:**

فالتجريب مهما كان نوعه يعني محاولة التحكم في جميع المتغيرات والعوامل الأساسية باستثناء متغير واحد يقوم الباحث بتطويعه بهدف تحديد وقياس تأثيره في الظاهرة، فالمنهجية التجريبية إذن ممكنة التطبيق في العلوم السياسية، ويكون ذلك عبر اتباع إجراءات وتدابير محكمة يضعها الباحث مسبقا وتتعلق بالظروف المحيطة بالظاهرة المراد دراستها من أجل قياس المتغير التجريبي أو المتغير المستقل ليرى مدى تأثيره على المتغير التابع، مع ضبط أثر باقي المتغيرات الأخرى بما يتيح للباحث الوصول إلى استنتاجات أكثر دقة مما يتم التوصل إليه باستخدام أساليب بحث أخرى. وعلى اعتبار أن التجربة تعني إمكانية تحقيق الظاهرة من خلال بعض الظروف المصطنعة، تكون بذلك خطوات المنهج التجريبي هي خطوات المنهج العلمي بوجه عام بحيث تتبع الخطوات التالية:

* التعرف على مشكلة البحث وتحديد معالمها.
* صياغة الفرضيات.
* وضع تصميم يحتوي جميع النتائج وعلاقاتها وشروطها، وفيها يتم اختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث.
* تنظيم البيانات وتحديدها.
* تحديد العوامل غير التجريبية وضبطها.
* تطبيق اختبار دلالة مناسب لتحديد مدى الثقة في نتائج الدراسة.
* وللإستفادة من تطبيق المنهج التجريبي يجب اتباع جملة من الخطوات تبدأ بملاحظة الظاهرة والتعرف على أبعادها أو أسبابها ممثلة في فرضيات قابلة للإختبار مبنية على أسس نظرية، ثم وضع تصميم للتجربة ونوعها ومجالها، وتحديد الفترة الضابطة التي يجب أن تحتفظ بكل مقوماتها في حين تخضع التجريبية محل الدراسة لتغيير عامل أو مجموعة عوامل، كل ذلك بهدف الوصول إلى علاقات سببية بين عامل مستقل أو أكثر وبين عوامل تابعة، مع إمكانية تعيين تلك العلاقة بدليل كمي(27).

**ثالثا: المنهجية وبعض المفاهيم المشابهة:**

**1-مناهج البحث ومداخل البحث:**

من الضروري التمييز بداية بين المداخل والمناهج بما يمكّننا من تحديد أولى خطوات التعامل المنهجي مع الظاهرة السياسية. تُعنى أساسا منهجية البحث بالقانون الذي يحكم أية محاولة للدراسة أو التقييم على أسس علمية، هي عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي يتبعها الباحث في دراسة مشكلة ما من أجل اكتشاف الحقيقة،

في حين تُعرّف مداخل البحث بأنها طريقة للإقتراب من الظاهرة بعد تحديدها بهدف تفسيرها بالإستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة مسبقا، فإذا كان المتغير هو العامل السياسي **مثلا** يكون المدخل المتبع في الدراسة هو المدخل السياسي، وإذا كان المتغير إقتصادي يكون المدخل المتبع هو المدخل الإقتصادي

المدخل إذن يشير إلى الإتجاه الفكري نحو موضوع أو موقف معين

**2- مناهج البحث وأدوات البحث:**

عرفنا أن المنهج هو المسلك أو الطريق الذي يختاره الباحث في دراسة الموضوع أو الظاهرة وفي سبيل ذلك يقوم بجمع البيانات باستخدام الأدوات، غير أن البعض يفهم المنهج بأنه طريقة أو وسيلة، وآخرين يعتبرون الطريقة منهجا مع العلم أن المنهج أهم من الطريقة، وتبعا لذلك يَعرفون تحليل المضمون مثلا كأسلوب من أساليب البحث، وهناك من يَعرفها كتقنية من تقنيات البحث، وآخرون يرونها منهجا.

إن أدوات البحث هي الوسائل التي تساعد على جمع المعلومات لاستكمال متطلبات البحث ولتحقيق أهدافه، ومن هذه الوسائل: الملاحظة، المقابلة، الإستبيان، تحليل المضمون،.

**3- منهج البحث وأسلوب البحث:**

لقد فصّلت مختلف الكتابات في أنواع البحوث من حيث كونها نظرية أو تطبيقية، كمية أو نوعية، تجريبية وغير تجريبية، وفي أنواع المناهج الوصفية والتاريخية والتجريبية...، وفي أدوات البحث من ملاحظة ومقابلة واستبيان وغيرها، كل ذلك دون أي إشارة إلى أساليب البحث، إلا أن البعض قد ميّز بين المنهج والأسلوب، ففي حين تُقوّم المنهجية منهج البحث ينحو أسلوب البحث باتجاه تكييف معطيات أدوات البحث المستخدمة ضمن منهج ما لتُقدم بشكل يفي بالموضوع، وعلى ذلك يعتبر الأسلوب كإطار خاص لجمع الوقائق المطلوبة وتحليلها حول الظاهرة السياسية.

**4 - المنهج والإقتراب:**

لقد كان أحد أهم التطورات التي صاحبت الثورة السلوكية في علم السياسة هو تطوير بعض المداخل النظرية والأطر التحليلية والتي تسعى لصياغة نظرية تفسيرية للحياة السياسية وظواهرها، تجسدت في مجموعة من المقاربات التي أثرت علم السياسة عامة من خلال اعتماد المفاهيم كأساس لعملية التحليل، وعليه تصبح المعرفة السياسية وعملية التحليل السياسي مرهونة بالإلتزام النهائي بمفاهيم العلوم الطبيعية وبمناهجها، وفي هذا الإطار فقط يمكننا فهم كل اقتراب من خلال مفاهيمه المستقاة من العلوم التجريبية كمفهوم النظام والبنية والتوازن وغيرها .

**هوامش المحور الثاني**

1-عبد الرحمن بدوي، **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات: الكويت، ص 3.

2-سعيد يوسف البستاني، مرجع سابق، ص 160 وما بعدها.

3-بدر أحمد، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، ط5، وكالة المطبوعات: الكويت، 1989، ص 181 وما بعدها.

4-يقول ابن خلدون في هذا: "كان القدماء من المؤرخين يعتمدون على طريق النقل ورواية الأفكار والشائعات، وكانت ثقتهم بآراء السلف ورواياتهم أكثر من ثقتهم بعقولهم، ولذا غلبت عليهم نزعة التقليد والنقل وعرض الأفكار المتواترة دون التدليل على حججها والتعليق عليها". انظر: نبيل السملوطي، **البناء النظري في علم الإجتماع**، منشأة المعارف: الإسكندرية، ص 36.

5-خالد حامد، مرجع سابق، ص 30-31.

6-سلاطنية بلقاسم وحسان الجيلاني، **محاضرات في المنهج والبحث العلمي**، مرجع سابق، ص 48.

7-هذا ما أقرته منظمة اليونسكو في سبتمبر 1948 حين أوصت باعتماد تعبير علم السياسة بدلا من العلوم السياسية.

8-انظر: عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، منشورات الحلبي الحقوقية: لبنان، 2015، ص46.

7-عبد المعطي محمد عساف، **مقدمة إلى علم السياسة**، دار زهران للنشر والتوزيع: عمان، 2012، ص 20.

9-محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي، **النظرية العامة للعلاقات الدولية**، الإسكندرية، 1992، ص92.

10محمود إسماعيل وجلال عبد الله معوض، **علم السياسة: في النظم السياسية والعلاقات الدولية**، ج2، دار النهضة العربية: القاهرة، 1997، ص 224.

11-فضيل دليو، " المنهج التاريخي:بين مثابرة الباحث وحس الناقد"، **مجلة الإنسان والمدينة**، العدد 9، 2015.

12-قحطان أحمد سليمان الحمداني، **الأساس في العلوم السياسية**، دار مجدلاوي: عمان، 2004.

13-وفي هذا المجال نجد أن "ابن تيمية" في كتابه "الرد على المنطقيين" يؤكد تفضيل المسلمين للمنهج الإستقرائي، مقّدرا بأن القرآن الكريم هو الذي أمدنا بصور الإستدلال، أو بمعنى أدق يقدم لنا "الميزان" فإذا ما طُبّق هذا الميزان في العلوم العقلية لا بد إذا وصلنا إلى الكليات أن نصل قبلا إلى جزئياتها بالوزن، أي أن نعرف مقدارها وكمها، وليس للكليات من وزن بدون معرفة الجزئيات، فإذا وصلنا إلى قضية كلية فلا قيمة فعلية لهذه الكلية حتى نزنها ونحققها بما يرد لنا من جزئيات حتى نصل إلى صحة الوصف المشترك الكلي. انظر في هذا: علي سامي النشار، **مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي**، ط3، دار النهضة العربية: بيروت، 1984، ص272.

14-عبيدات محمد وآخرون، **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل**، دار وائل للنشر: عمان، 1999، ص99.

15-سعدي الإبراهيم، **التحليل السياسي**، ط1، دار السنهوري: بيروت، 2015، ص25.

16-مبروكة عمر محيريق، مرجع سابق، ص 69 وما بعدها.

17-محمد طه بدوي، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية**، المكتب العربي الحديث: الإسكندرية، 2016، ص372.

18-عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، مكتبة الآداب: القاهرة، 2004، ص172.

19-على غربي، مرجع سابق، ص86.

20-عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص120.

21-محمد طه بدوي، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية**، مرجع سابق، ص355.

22-عصام سليمان، مرجع سابق، ص 138.

23-عبد المعطي محمد عساف، **مقدمة إلى علم السياسة**، دار زهران للنشر والتوزيع: عمان، 2012، ص53.

24-حامد ربيع، **نظرية التحليل السياسي**، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة، 1982.

25-أحمد بدر نقلا عن: سعيد يوسف البستاني، **المنهجية والفضائل العلمية في الدراسات العليا والأبحاث الجامعية**، منشورات الحلبي الحقوقية: الأردن، 2014، ص175.

26-محمد طه بدوي، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص18.

27-معن خليل عمر، **مناهج البحث في علم الإجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع: الأردن، 1996، ص 56.

**المحور الثالث: الاقترابات**

من البديهي أن الظواهر السياسية لا يمكن فحصها وإنما يتعين التعامل معها من خلال وسائط معينة تتمثل في المفاهيم والمناهج والنظريات، هذه الوسائط يتم من خلالها نقل الظواهر والأحداث من الواقع إلى العقل حتى يتمكن من فهمها وتحليلها وتفسيرها، وعليه يكون مقدار ما يستطيع الإنسان فهمه من الواقع محكوم بمدى قدرة الوسيلة أو الطريقة المتبعة على استيعابه، وما يُستشف معها وينسجم مع أبنيتها وأدواتها، ولا يمكن للوسيلة أن تكون محايدة وإنما هي طرف في علاقة ثلاثية جنبا إلى جنب مع مقتضيات العقل وطبيعة الواقع السياسي والإجتماعي.

**أولا: تعريف الإقتراب:**

أطلق مصطلح الإقتراب للإشارة إلى الطريقة التي يتم من خلالها الإقتراب من الظاهرة السياسية باستخدام إطار تحليلي معين يعتمد المفاهيم للوصول إلى تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات، وقد جاء كرد فعل لحالة الإحباط وعدم الرضا المنهجي لدى العديد من علماء السياسة، فالمقترب إذن إطار تحليلي يُؤخد كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية، كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحدات التحليل المستخدمة أو الأسئلة التي يثيرها، وتحديد نوعية المادة العلمية اللازمة للإجابة عن ذلك وكيفية التعامل معها.

ويُعرّف الإقتراب على أنه استعداد مسبق من الباحث لتبني إطار مفاهيمي معين بغرض التعرف على متغيرين أو أكثر، فهو بمثابة المرشد أو الدليل الذي يوجه الباحث، وهو المدخل الذي يسير وفقا له لاكتشاف العلاقات القائمة بين متغيرات الظاهرة لبناء نظريات ذات قدرة على التنبؤ، إذ يعتبر الأساس الذي تقوم عليه النظرية.

هذا وقد تم تصنيف الإقترابات حسب مجال الدراسة وطبيعة الموضوع، ومع تعقد الظواهر السياسية وتنوع واختلاف مظاهر السلوك السياسي تنوعت المقتربات المستخدمة في معالجتها ما بين مقتربات خاصة **بمجال السياسة المقارنة**: الجماعة، النخبة، التحليل الطبقي، تحليل النظم، الوظيفي، الإتصالي. وأخرى تختص **بمجال السياسة الدولية** وتتحدد في: التحليل النظمي، تحليل الأحداث، صنع القرار، والمباريات.

**مناهج دراسة السياسة المقارنة:**

لقد تعددت مناهج البحث في مجال السياسة المقارنة واختلفت باختلاف المداخل المتبعة في فهم وتفسير ظواهر هذا المجال المعرفي، فلا غرابة إذن أن يوجد هذا التنوع المنهجي في مجال تتميز مواضيعه بدرجة كبيرة من التعقيد، وللباحث أن يستخدم اقترابا واحدا في معالجة مشكلة معينة يكون أكثر ملائمة لها من غيره من المقتربات.

1. **المقترب المؤسسي:**

ظهر المقترب المؤسسي كرد فعل على المنهجين التاريخي والقانوني، حيث أدرك العديد من علماء السياسة أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد الأبعاد القانونية والدستورية، ومن ثم حدث تطور في بؤرة التركيز وأصبح الإهتمام منصب على دراسة الحقائق السياسية. تُركز الدراسة في هذا المقترب على **المؤسسة كوحدة تحليل**(3)، **و**هو أقدم المناهج المستخدمة في معالجة الظواهر السياسية بحيث يُنظر إلى النظام السياسي من خلاله على أنه مرادف لنظام الحكم، أي مجموعة المؤسسات الرسمية التي تبين نظام الحكم وأساليب ممارسة السلطة، وهو ما يُوضحه دستور الدولة بأيّ شكل كان عرفي أو مكتوب، وبالتالي تنحصر الدراسة في إطار قانوني شكلي تهتم فيها بمجموعة الظواهر المتمحورة حول الدولة وأركانها، أشكال الحكومات وأنواعها من خلال طبيعة العلاقة بين السلطات، وكذا في أساليب إسناد السلطة(4).

**تلى ذلك مرحلة تطور أخرى** انبعثت فيها المؤسسة الحديثة في التسعينيات على يد السياسي الأمريكي "صمويل هنتجتون" في كتابه "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"، وبالتالي أضحى **المقترب يقوم على جملة من الوظائف من خلال إمكانية إجراء المقارنة بين المؤسسات داخل الدولة الواحدة أو بين الدول من خلال مجموعة من المحددات.**

1. **اقتراب الجماعة:**
2. تركز دراسات الجماعة على مجموعات الأفراد التي تتفاعل فيما بينها سعيا نحو أهداف سياسية مشتركة، أي أن الإهتمام ينصب على الجماعة وليس على الفرد ما دام يُفترض أنها تؤثر في الحياة السياسية أكثر منه، وعليه تُعد **الجماعة وحدة التحليل الأساسية**، ذلك أن التنافس المستمر بين الجماعات يحدد طبيعة نظام الحكم، ويتوقف التغير في النظام السياسي على التغير في تكوين الجماعات وهذا الإفتراض الأساسي الذي يقوم عليه المقترب. المقصود بالجماعة هنا تلك الوحدة الإجتماعية التي تتكون من مجموعة أفراد يتم بينهم تفاعل إجتماعي وعلاقات إجتماعية وتأثير إنفعالي ونشاط متبادل على أساسه تتحدد الأدوار والمكانة الإجتماعية للأفراد وفق معايير وقيم الجماعة، اشباعا لحاجياتهم وتحقيقا لأهداف الجماعة دائما(7).
3. يُعبّر الواقع السياسي من هذا المنظور على شبكة كبيرة من الجماعات والتي تدخل في تفاعلات بينها تأخذ شكل الضغوط والضغوط المضادة بين جماعات كبيرة وأخرى صغيرة، رسمية وغير رسمية، مترابطة أو غير ذلك، والعلاقة بين كل تلك الجماعات ودرجة تأثير كل منها على النظام مع قدرة وحدود كل واحدة، هذه الشبكة المعقدة من التفاعلات المستمرة تحدد في النهاية حالة النظام السياسي، والتنافس بين الجماعات يُحدد من يحكم، والفرض الأساسي للإقتراب مفاده أن التغيُر في النظام السياسي يتوقف على التغير في تكوين الجماعات(8).
4. **إقتراب النخبة:**

يعتبر اقتراب النخبة واحدا من نظريات المرحلة الإنتقالية ما بين التقليدية والسلوكية، وإن كانت قد استطاعت الإستمرار والحفاظ على الحيوية المنهجية والإقتدار التحليلي طوال المرحلة السلوكية وما بعدها، وذلك لما تتميز به من دقة في تحديد المدخل المناسب لفهم ظواهر النظم السياسية وتحليلها، وعلى ذلك يُعد إقتراب النخبة تحديا للمنهج القانوني بتركيزه على سلوك عدد صغير من صناع القرار وليس على مؤسسات الحكم، كما يتحدى منهج الجماعة من حيث إبراز نفوذ وتأثير جماعة واحدة بعينها والتي تصنع القرارات، وعلى ذلك يدّعي أنصار المنهج أن التحليل المقارن للنخبة عبر الزمان والمكان أكثر ملائمة في الدراسة السياسية المقارنة.

يقوم الإقتراب على افتراض أن الظاهرة السياسية تابعة لظواهر أخرى ومن ثم فإنه لا يمكن فهمها في ذاتها، وإنما من خلال تحليل الظواهر المستقلة التي أوجدتها، فالنظام السياسي متغير تابع للنظام الإجتماعي، وعليه وجب فهم وتحليل البنية الإجتماعية القائمة على افتراض وجود جماعة صغيرة تسيطر على المجتمع والدولة وتتركز فيها القوة، فتشكل الظاهرة السياسية وتحدد أبعادها، وعلى هذا الحال يكون من الضروري أن ينصب التحليل العلمي على هذه الجماعة، فهي المدخل الأنسب لفهم وتحليل العملية السياسية والنظام السياسي في مجمله، وبذلك يختلف الإطار التحليلي لاقتراب النخبة عن باقي الإقترابات في حقل السياسة المقارنة والتي تنطلق من التسليم باستقلالية الظاهرة السياسية وإمكانية فهمها وتحليلها بالإعتماد فقط على بنيتها الداخلية وتفاعلاتها الذاتية وطبيعة العلاقة بين مكوناتها(11).

ومن خلال التقسيم الأفقي الترابي للمجتمع على أساس أنه بنية هيراركية مقسمة إلى مراتب أو طبقات بناءا على معايير معينة قد تكون إقتصادية أو غير ذلك، ولكنها في جميع الحالات لا تعترف بالتقسيم الرأسي أو إلى أعراق وأديان وجماعات إثنية وأقاليم، وحيث أن هذه التقسيمات لا تؤثر في بنية المجتمع من الزاوية الأفقية على أساس أنه مقسم إلى مراتب ودرجات يسودها منطق الصراع والتنافس لأن بعضها يحكم والآخر يُحكم، إلّا أن هذا الصراع هو الذي يحدد محتوى واتجاه العملية السياسية، ومن ثم فلكي نفهم النظام السياسي لا بد من تحديد طبيعة وهيكل التقسيم الأفقي للمجتمع، ونوع أو نمط العلاقة بين المراتب العليا والدنيا والخصائص الأساسية للفئة الحاكمة.

1. **إقتراب الطبقة:**

جاء تحليل الطبقة متأخرا بعض الشيء في إطار المدرسة السلوكية باعتبارها مدرسة غربية أو أمريكية على وجه التحديد، وعليه لم يكن مقبولا لديهم التحليل الطبقي لارتباطه بالماركسية وقيامه على مفهوم الثورة.

يرتبط تغير النظام السياسي في التحليل الطبقي بالتغير في البناء الإجتماعي، مع أن كل مجتمع هو تعبير عن مجموعة شرائح أي احتوائه على إنقسام وتمايز رأسي مع عدم إمكانية التداخل في هذا التمايز، بحيث يشكل النظام التمايزي المحددات الرئيسية للصراع في المجتمع. إن تباعد الطبقة العليا عن الدنيا نتيجة اتساع الطبقة الوسطى يؤدي في النهاية لاستقرار النظام السياسي، وهي المقولة التي شهدت اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة بدراسة الظواهر السياسية نظرا لارتباط التحديث والتنمية بقضايا الطبقات والبناء الإجتماعي على عكس ما يراه إقتراب النخبة من أنها عمليات تخص صانعي القرار(14).

وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالمدخل الطبقي في دراسة الظواهر السياسية، يشهد لهذا الإهتمام مجموعة من الدراسات النظرية الحديثة لنخبة من علماء السياسة أمثال جيمس بيل "التحليل الطبقي وجدل التحديث"، وجيمس بيتراس "البناء الطبقي وآثاره على التنمية السياسية"، والدراسات التطبيقية كدراسة يوتومور حول "الطبقات في المجتمع الحديث: نماذج عن بعض بلدان العالم الثالث"... .

يتحدد التحليل الطبقي من خلال **مجموعة الأسئلة التي ينطلق منها البحث**، وتدور حول: تحديد الطبقات الموجودة في المجتمع محل الدراسة، خصائصها، أسس تحديد إنتماء الفرد للطبقة، أنماط العلاقات فيما بين الطبقات وأثرها على البناء الإجتماعي، وحول العلاقة بين البناء الطبقي والبناء السياسي، أنماط الصراع وأنماط التفاعل، ثم التساؤل أخيرا حول كيف ومتى يؤدي الصراع الطبقي إلى الثورة؟

1. **إقتراب التحليل النظمي- النظرية العامة للنظم:**

لقد كان اقتراب التحليل النظمي أحد أهم الإقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية والذي بدأ في التبلور نهاية الخمسينيات، رغم أن إدخال مفهوم تحليل النظم إلى نطاق دراسة الظواهر السياسية جاء متأخرا، كما لم يكن ذلك بطريقة مباشرة بل من خلال علماء الإجتماع من أمثال بارسونز وغيره ممن قاموا بتطوير مفهوم النظام الإجتماعي، ومن ثم تمكن عدد لا بأس به من علماء السياسة أمثال ايستون وألموند وميتشيل وكولمان من تطوير واستخدام اقتراب تحليل النظم في الدراسات السياسية من خلال دورهم البارز في الحركة الفكرية التي استهدفت توحيد العلوم في إطار النظرية العامة للنظم- في إشارة لطابعها المنهجي-.

يقوم الإقتراب على فكرة وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة، والنظر إليها تحليليا على أساس آلي منطقي باعتبارها تمثل مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى، وعليه تميل الجماعات من خلال هذه الرؤية إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبيا **تعبر عن مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الإعتماد المتبادل فيما بينها، والتي يمكن تحديدها وقياسها** على اعتبار أن لهذه الكيانات حدود مميزة تفصلها عن بيئاتها، فضلا عن تميّز كل منها بمجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض النظام للإضطراب من داخل أو من خارج حدوده(17).

من كل ذلك كانت لفكرة النظام كإطار تحليل بما يتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، ومن ثم مثلت نقطة البداية الحقيقية في تطوير الدراسات السياسية القائمة أساسا على الطابع الديناميكي للتفاعلات السياسية الموجهة أساسا نحو التخصيص السلطوي للقيم، تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات والتي تنتهي بالمخرجات وتقوم التغذية الإسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، وتفصيل ذلك أن الإطار التحليلي للنظام السياسي يقوم على مجموعة من "الفروض" التي تقوم بدورها على مجموعة من المفاهيم المتعلقة بمجموعة من المتغيرات السياسية الهامة التي توضح الخصائص الرئيسية للنظام السياسي، ولأنه من الصعوبة بمكان الوصول إلى نظرية عامة وشاملة، فإنه يمكن الإستعاضة عن ذلك بتطوير مجموعة مترابطة منطقيا من المفاهيم في إطار متكامل وعلى درجة عالية من التجريد، تمكّن من القيام بالتحليل وبتوجيه الإهتمام نحو المحددات الرئيسية للسلوك السياسي.

**لقد شكلت المفاهيم التي قدمها المفترب جملة من المتغيرات التي أسهمت ومكنّت الإقتراب من تقديم مجموعة من الإفترضات التي يقوم عليها البحث السياسي، أهمها**(22):

* العملية السياسية عملية آلية ديناميكية تتم بين مكونات النظام المختلفة وبين معطيات البيئة المحيطة.
* تستمر الأنظمة السياسية في عالم يتضمن عناصر التغير وعناصر الإستقرار من خلال دورة حياة الأنظمة – مجموع الوظائف السابق الإشارة لها –.
* التفاعلات السياسية في إطار النظام السياسي تتم استجابة للتأثيرات البيئية.
* بما أن الحياة السياسية تمثل نظاما مفتوحا، فإن المطالب تقدم لنا أحد عناصر فهم الطرق التي من خلالها تُحدث البيئة الكلية انطباعها على عمليات النظام.
* تفرض البيئة ضغوطا على النظام، ورغم المشكلات التي تثيرها البيئة إلّا أن الإقتراب يؤكد إمكانية تحليل البيئة عبر الإهتمام بمجموع المدخلات التي يمكن استخدامها كمؤشرات تلخص المؤثرات الأكثر أهمية من حيث مدى إسهامها في خلق التوتر الذي يعبر الحدود من البيئة إلى داخل النظام السياسي.
* هناك علاقات أساسية بين متغيرات النظام السياسي وبين عوامل البيئة بما يحقق التكيف، إشارة لمختلف الظواهر الإمبريقية كالتعبير عن المصالح وجماعات الضغط أو تجميعها والأحزاب... والتي تتحدد في البداية على شكل رغبة أو شعور أو حاجة غامضة وإلى اللحظة التي تجد فيها طريقها للقرارات والسياسات.
* **التحليل البنائي الوظيفي:**

طرح كثير من علماء السياسة وفي مقدمتهم جابريال ألموند إطار جديد لدراسة النظم السياسية وهو الإطار الوظيفي والذي يركز على ثلاثة متغيرات أساسية وهي البنية والوظيفة والنظام. تشير البنية إلى الأنشطة القابلة للملاحظة والتي تشكل النظام السياسي، وهي أنشطة منتظمة الحدوث يُعبَّر عنها بالأدوار. وتعني الوظيفة مجموعة الأنشطة الضرورية لبقاء واستمرار النظام ككل، وأن أهداف النظام السياسي تتحقق عندما تنجز الأبنية الوظائف المحددة لها.

يُعرّف ألموند النظام السياسي على أنه نظام للتفاعلات الموجودة في كل المجتمعات والتي تتعلق بوظيفتي التكامل والتكيف داخليا وخارجيا، عن طريق استخدام الإكراه المادي المشروع(23)، وعليه تكون عناصر النظام السياسي عنده هي: الإعتماد المتبادل والحدود والشمول، وإذا كانت الأولى والثانية تعتبر امتدادا لتصور دافيد ايستون السابق تفصيله، فإن الشمول يُفيد أن النظام السياسي يستوعب كافة الوظائف الضرورية لبقائه والتي تتصل بالإكراه المادي المشروع، وأن بنيته تتعدى المؤسسات السياسية إلى أبنية أخرى، **وبذلك كان المقترب يتيح إمكانية المقارنة بين النظم تبعا لمؤشرات قياس البناء السياسي ومدى تمايز مؤسساته السياسية من حيث العناصر الحديثة أو التقليدية فيها**(24).

1. **الإقتراب الإتصالي:**

المقصود بالإتصال هنا هو الإتصال السياسي، سواء انطلق من المواطنين إلى السلطة أي الإنتخابات، أو من السلطة إلى المواطنين بالإعلام والدعاية وغيرها، أو حتى الإتصالات الدبلوماسية بين الدول، والأزمات والمشاكل من إضرابات ومظاهرات تعتبر ضربا من ضروب الإتصال السياسي.

لا يمكن تصور السياسة بدون الإتصال، فالمواطنون بحاجة إلى وسائل توصل مطالبهم إلى الحكومة، وعلى الحكام أن يكونوا قادرين على توصيل وتبرير قراراتهم للمواطنين، وعليه فإن دراسة النظم السياسية من منظور الإتصال هي دراسة للسلوكيات والأفعال التي تتعلق بتبادل المعلومات فيما بين الفاعلين السياسيين.

كما لا يمكن التكيف مع المحيط الذي نعيش فيه إلّا من خلال العملية الإتصالية والتي تظهر في كل أشكال العلاقات السياسية بين الحكومة والفئات المختلفة للمجتمع، ومن ثم لا يمكن الحديث عن عملية سياسية دون الإشارة إلى عنصر الإتصال الذي يمثل محور التفاعل السياسي في الظواهر السياسية المختلفة، بالإضافة للدور الهام الذي يلعبه الإتصال في عملية صناعة قرار سياسي، كل ذلك لا يتم إلّا من خلال المعلومات المتبادلة بين نخبة صناعة القرار وأعضاء المجتمع، فبالإكراه والإقناع تتكامل غالبية فئات المجتمع مع القرارات الحكومية وبرامجها السياسية والإقتصادية وغيرها فتكون الجماعات المختلفة في موقف المؤيد، كما قد يكون الإتصال السياسي موجه من الجماعات السياسية والإجتماعية نحو الحكومة من خلال العمل على إضعافها، وهكذا يسلط منهج الإتصال الضوء على:

* القنوات التي من خلالها تتدفق المعلومات بين الفاعلين السياسيين.
* أنواع المعلومات المطلوبة.
* القواعد والإجراءات التي تحكم الإتصالات داخل النظام السياسي.
* حدة المشاعر المرتبطة بمعلومات معينة.
* أنواع الإستجابة التي يمكن توقعها من المتلقين(34).

ينظر مقترب الإتصال إلى النظام السياسي على أنه منظمة أو مجموعة منظمات تعتمد على المعلومات حول بيئتها في اتخاذ القرار، وعلى هذا فهو يقع ضمن الإطار العام لفكرة النظام، حيث أن الإتصالات هي أحد جوانب النظام السياسي والعملية السياسية التي يسهل تحديدها وقياسها، كما يساعد ذلك على رصد العوامل التي تؤثر على استقبال النظم السياسية والأفراد للمعلومات وكيفية تأثير الإتصال على الأداء السياسي، وذلك من خلال الإضافات الجديدة التي قدمها المقترب مثل: مفهوم تغير الأهداف، ووظيفة التحول الذاتي، مقدرة التحمل (عدد وأنواع القنوات المتاحة )، نسق القيم...، بالإضافة لمجموعة المفاهيم السابق الإشارة إليها في الإقتراب النظمي، وكلها زادت من مقدرة الإقتراب على قياس الإتصالات عن طريق تطوير وحدات القياس. فقدرة النظام على استقبال ومعالجة كل المعلومات الواردة إليه في لحظة زمنية معينة وأنواع وحالة القنوات الإتصالية المتاحة ودقتها في جمع المعلومات ودرجة التشويه التي تطرأ عليها وعلاقة كل ذلك بالإستجابة الفعلية أي صياغة السياسات أو القرارات، بالإضافة لفترة الإستجابة من حيث تعبيرها على كفاءة النظام.

**هوامش المحور الثالث:**

1-محمد طه بدوي، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية**، مرجع سابق، ص 365 وما بعدها.

2-كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، مرجع سابق، ص33.

3-محمد نصر عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظري، المنهجي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، 20002، ص204.

4-موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**، تر: جمال الأندلسي، دار دمشق: دمشق، ص 679.

5-إسماعيل عبد الفاتح ومحمود منصور هنية، **النظم السياسية وسياسات الإعلام**، مركز الإسكندرية: مصر، 2005، ص58.

6-جابر سعيد عوض، **إقترابات البحث في العلوم الإجتماعية**، دار النهضة العربية: القاهرة، 1992، ص20.

7-كمال المنوفي، المرجع السابق، ص34.

8-صلاح سالم زرنوقة، **الإتجاهات الحديثة في دراسة الدولة: دراسة تحليلية لما هو جديد في أدبيات بناء الدولة**، مكتبة الإسراء للطباعة والنشر: القاهرة، 2006، ص15.

9- مصطلح Anomic استخدمه لأول مرة دوركايم للتعبير عن حالة الإضطراب وعدم الإستقرار الذي يشعر به الفرد وقد تدفعه إلى سلوكيات متطرفة.

10-جابريال ألموند وبينغهام باول، **السياسة المقارنة**، تر: أحمد عناني، مكتبة الوعي العربي: القاهرة، 1991، ص31.

11-نفس المرجع، ص 70.

12- التحليل هو عملية تعريف وتقييم للأجزاء التي يتكون منها الكل بهدف إدراك هذه الأجزاء كمكونات للكل المركب، مع محاولة معرفة الضوابط التي تربط علاقاتها ببعضها البعض من جهة، والقوانين التي تحكم حركة وتطور الكل المركب من جهة أخرى.

13-يتحدد استمرار واستقرار النخبة حسب باريتو من خلال عملية دوران النخبة والتي قسمها إلى نوعين: دوران داخلي يتم من خلال قدرة النخبة على امتصاص الأفكار والأشخاص من خارج النخبة وإدخالهم في إطارها حتى لا يتجمع ما يمكن أن يكون نخبة مضادة، ودوران خارجي يحدث عندما تفشل النخبة في تحقيق الدوران الداخلي فيتم استبدال نخبة بأخرى

14-فاروق يوسف أحمد، **قواعد المنهج العلمي: المناهج والإقترابات والأدوات المنهجية**، مكتبة عين شمس: القاهرة، 1985، ص84.

15-جابريال ألموند وبينغهام باول، مرجع سابق.

16-إسماعيل علي سعد، **قضايا علم السياسة**، دار المعرفة الجديدة: الإسكندرية، 2003، ص154.

17-اعتبر بارسونز النظام السياسي معني بأحد الوظائف لتحقيق الأهداف السياسية التي افترضها للنظام الإجتماعي، وهي: تحقيق الأهداف، التكيف، التوحيد، الإستقرار، وتبعا لهذه الوظائف تتحدد مؤسسات النظام السياسي في السلطة التنفيذية، الأجهزة الإدارية، المؤسسات التشريعية والقضائية، الأحزاب السياسية.

18-ناظم عبد الواحد جاسور، **موسوعة علم السياسة**، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: عمان، 2003، ص102.

19-Grenaint Barry **, Political Elites**, George Allen and Onwin,1977, p30.

20-كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، وكالة المطبوعات: الكويت، 1984، ص66.

21-عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، مكتبة الآداب: القاهرة، 2004، ص196.

22-نصر محمد عارف، نظريات السياسة المقارنة وتطبيقاتها في دراسة النظم السياسية العربية، **أطروحة** **دكتوراه**: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 1995، ص195.

23- جابريال ألموند وبينغهام باول، مرجع سابق، ص31 .

24-عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1998، ص177.

25-هبة الله أحمد خميس بسيوني، **فلسفة العلاقات الدولية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر: الإسكندرية، 2012، ص 247 وما بعدها.

26-أحمد فؤاد رسلان، **نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، 1986،ص 240.

27-إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط4، مرجع سبق ذكره، ص25.

28- محمد طه بدوي وآخرون، **مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية**، ط2، أليكس لتكنولوجيا المعلومات: القاهرة، 2004، ص182.

29-أناتول رابابورت في: جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، 1985، ص100.

30-يقول في هذا الشأن دافيد إيستون: "من الممكن أن نجد على المستوى الدولي سلسلة من العلاقات التي يتم من خلالها توزيع القيم سلطويا...ومع أن انتظام النظام الدولي يفتقر عنصر القوة الملزمة والشرعية...إلّا أن أعضائه يتقدمون بمطالب على أمل تحولها إلى قرارات، ورغم أن سلطات النظام الدولي أقل مركزية وأقل استمرارية فإن الدول العظمى ومختلف المنظمات الدولية كالأمم المتحدة نجحت إلى حد ما في ذلك من خلال قراراتها المقبولة ذات الطبيعة السلطوية".

31-كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث**، مرجع سابق، ص66.

32-غابريال ألموند وبينغهام باول، مرجع سابق.

33-كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث**، مرجع سابق.

34-أحمد عباس عبد البديع، **أصول علم السياسة**، ط2، عين شمس: القاهرة، 1992، ص144.

**المحور الرابع: أساليب التحليل السياسي**

يرتبط تحديد المنهج العلمي الذي يستخدمه ويطبّقه الباحث لدراسة مشكلة أو ظاهرة معينة بموضوع ومحتوى الظاهرة ذاتها، وعلى ذلك تختلف المناهج باختلاف الظواهر، وما يصلح منها لظاهرة معينة قد لا يلائم ظاهرة أخرى نظرا لاختلاف الظواهر في خصائصها وموضوعاتها، ومع الإقرار بتواضع أهمية التجريب – كأهم خطوة من خطوات المنهج العلمي- في العلوم السياسية نظرا لطبيعة ظواهرها كما تم تفصيله سابقا، فإن الأمر يستلزم **استخدام أساليب مكملة من شأنها التحقق من الفروض المرصودة باستخدام اقتراب معين، ومن ثم التحقق من علاقات الواقع السياسي، وبذلك تكون الأساليب هي البديل المعقول والمقبول للتجربة**.

**أولا: أسلوب المقارنة**

تعتبر المقارنة جزء أساسي من البحث العلمي بالنسبة للعلوم السياسية عامة، وفي مجال السياسة المقارنة بخاصة، فقد اعتبرها الكثير من الباحثين البديل عن التجربة في العلوم الطبيعية بحيث تؤدي إلى الكثير من أهدافها، ذلك ما جعل "أليكس دي توكفيل" يعتبرها جوهر المنهج العلمي في العلوم الإجتماعية، بل إن البعض لا ينظر للمقارنة كمجرد طريقة وأسلوب بل كفلسفة للعلم، وعليه لا يستقيم التحليل المقارن للنظم على مستوى السياسة المقارنة أو أنماط السلوك والتفاعل على مستوى السياسة الدولية دون الإلمام بفلسفة المقارنة وأطرها الإبستمولوجية في الحقل المعرفي الذي يدرسها.

1. **مفهوم المقارنة:**

يقصد بالمقارنة إبراز وتفسير أوجه الشبه والإختلاف بين المتغيرات موضع الدراسة، أي أنها تُعنى بإظهار وتعليل الفروق بين أنماط السلوك.

وعرفها "لابالومبارا" بأنها: عملية تعكس أساسا البحث في أوجه التشابه والإختلاف التي تتميز بها الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع الدراسة تمهيدا لفهمها وتفسيرها والتنبؤ بها، وذلك يعني التحليل المنظّم للإختلافات في موضوع أو أكثر.

1. **قواعد المقارنة:**

هناك مجموعة من القواعد والمبادئ ينبغي الإلتزام بها في التحليل المقارن حتى تتحقق الأهداف المرجوة من المقارنة، وهي:

* الظواهر أو الوحدات التي يراد إخضاعها للمقارنة لا بد أن تنطوي على نقاط وأوجه إختلاف وأخرى للتماثل والإتفاق، فلا مجال للمقارنة بين ظواهر متماثلة تماما أو متمايزة تماما، بمعنى آخر وجود قدر من التشابه الجزئي مع ضرورة ارتباط ذلك بانتماء هذه الوحدات إلى إطار حضاري أو ثقافي واجتماعي متقارب.
* تحديد الباحث للوحدات أو العناصر أو الظواهر التي ستتم المقارنة بينها، وضرورة إخضاعها في التحليل لنفس المنهج بما يحقق الدقة في رصد جوانب الإتفاق والإختلاف.
* شمولية المقارنة لكافة أوجه الإتفاق والإختلاف بين الوحدات الخاضعة للمقارنة.
* ضرورة أن تعتمد المقارنة على إطار فكري يتضمن عددا من المفاهيم المترابطة التي يمكن تطبيقها على الحالات موضع المقارنة، بمعنى التحديد الدقيق للمتغيرات التي ستخضع للتحليل المقارن.
* لا يصح إجراء مقارنات مصطنعة تعتمد على تشويه الظواهر أو الحالات محل المقارنة، فكلما بَعُدت هذه الظواهر عن بعضها زمانا ومكانا وسياقا زادت احتمالات عدم الدقة في استخلاص النتائج(5).

1. **مستويات المقارنة:**

يرتكز البحث السياسي المقارن على عدد من أشكال ومستويات المقارنة تختلف فيما بينها في علم السياسة عموما باختلاف الوحدة الأساسية للتحليل في الظاهرة السياسية، وأهمها:

* مقارنة الوحدة أو الظاهرة في مرحلتين تاريخيتين مختلفتين من تطورها التاريخي لمجتمع معين، وهي دراسة داخلية عبر الزمان تتم داخل نفس النظام السياسي بصرف النظر عن وحدتها، **مثل دراسة** النظام السياسي الجزائري أو أحد مؤسساته التنفيذية أو التشريعية أو نمط القيادة أو السياسة العامة قبل مرحلة التعددية وبعدها، أو في عهد رئيسين مختلفين. ويلاحظ عموما أن جانبا كبيرا من الدراسات السياسية المقارنة لا زال يعالج النظام السياسي على أساس أن الدولة هي الإطار العام لمستوى التحليل وأن معظم الأحداث السياسية تتم في إطارها، وعلى ذلك ستبقى وحدة التحليل الأساسية في حقل السياسة المقارنة خصوصا وإن كانت إطارا لوحدات أخرى.

هذا المستوى يتبع إذن المنهج التقليدي، أي أن الدراسات السابقة التي كانت تستخدم ذات المنهج تحلل النظام السياسي في إطار علاقته بالبيئة، وتدرس مؤسساته وما يؤديه من وظائف، وأنماط التفاعل فيما بين وحداته، وتحاول قياس أدائه في حل المشكلات الخاصة التي تواجهه.

* مقارنة ظاهرة أو وحدة عبر المكان أي في دولتين أو أكثر، وهي المقارنة الخارجية، وتتم بين وحدة معينة سواء كانت نظام أو ظاهرة أو عنصر أو علاقة بين متغيرين في دولة وما يقابلها في دولة أو عدة دول أخرى، **مثل دراسة** العنف السياسي أو التنمية السياسية أو المعارضة السياسية أو ظاهرة الثورة في أكثر من دولتين، أو **مثل** علاقة متغيرين كمستوى التعليم والمشاركة السياسية.

ويَعتبر جابريال ألموند المستوى الأخير من مستويات المقارنة أمر ضروري لبناء نظرية إحتمالية للنظام السياسي، أي الوصول إلى تعميمات أكثر مصداقية.

ويلاحظ أن العلوم السياسية قد عرفت التحليل المقارن منذ أن انشغل العلماء بتطوير واختبار نظريات في أكثر من مجتمع، وهي الأسلوب البديل عن التجريب المعملي، فعن طريقها يستطيع الباحث ضبط المتغيرات على نحو مباشر من حيث يستحيل عليه الضبط المباشر الذي يتيحه التجريب المعملي(6).

وتختلف الأبحاث عبر الدولة طبقا لوضع الدولة في سياق البحث، أي الدولة كمؤشر، على النحو التالي:

* فقد تكون هدفا للبحث والمقارنة، وهنا يكون الهدف ليس الوصول إلى تعميمات نظرية أو فروض عامة وإنما إظهار الأمور المجهولة وجعلها مفهومة، **كمقارنة** **مثلا** بين دولتين أو مؤسسات معينة بينهما.
* وقد تكون إطار وسياق عام للبحث، وهنا يهتم الباحث باختيار عمومية نتائج توصل إليها، ويكون المقصود ليس الدولة وإنما التوصل إلى تعميمات تتعدى إطارها، و**مثال ذلك** بحث آليات عمل الشركات الصناعية في نظام رأسمالي مقارنة بآخر إشتراكي.
* وقد تكون وحدة التحليل الأساسية، بحيث يهدف البحث للوصول إلى تعميمات نظرية تتعلق بدور الدولة في عموميتها، **مثل دراسة** دور الدولة في تحقيق التكامل.
* وقد تكون جزء من مكونات نظام عالمي، **مثل** تحليل الرأسمالية أو التبعية.

وعلى الرغم من أن الدولة تمثل الإطار العام لمستوى التحليل، إلّا أن التحليل المقارن لا يجب أن يقتصر عليها، وإنما وجب التركيز إلى جانبها على دراسة وحدات ومؤسسات وأقاليم داخل دول مختلفة بهدف الوصول إلى مبادئ تفسيرية وتعميمات نظرية، كما فعل ماكس فيبر في دراساته المقارنة للدين وعلاقته بظهور الرأسمالية.

**ثانيا: أسلوب دراسة الحالة:**

يتميز أسلوب دراسة الحالة عن غيره باستهداف وحدة معينة أو وضعية واحدة بطريقة تفصيلية دقيقة من حيث خواصها وانتظامها، ومن ثم من أجل تفسيرها بعد جمع البيانات الكافية عنها وتحليلها، وتعتبر دراسة الحالة أحد أساليب البحث الوصفي المطبقة في مجالات علمية مختلفة.

1. **تعريف دراسة الحالة:**

هو الأسلوب الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بحالة فردية بهدف الوصول إلى فهم للحالة المدروسة، حيث تُجمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وكذا عن ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي تمثله(10).

كما تُعرّف بأنها طريقة منهجية مركزة على حالة معينة تستهدف جمع أكبر حد من المعلومات حولها، بهدف الوصول إلى وصفها بدقة وتحديد خصائصها ومميزاتها، والتمكن بعد ذلك من القيام بعملية التعميم على الحالات المشابهة.

1. **أهداف دراسة الحالة:**

يعتبر أسلوب دراسة الحالة من أهم الأساليب المستخدمة في الدراسة السياسية، وتبرز من خلال ذلك الأهداف التي يتوخاها هذا الأسلوب والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

* إكتشاف الأسباب الرئيسية للأوضاع الحالية من خلال الوصف الشامل والتحليل الدقيق للبيانات والمعلومات.
* التعرف إلى الحقائق وتسجيلها بموضوعية، والقيام بتحليلها وتشخيصها للوصول إلى استنتاجات ومبادئ عامة، أي إنشاء أفكار نظرية.
* وضع خطة لتحسين الأوضاع أو تصحيح مسارها.
* إمكانية الإستفادة من نتائجها التحليلية المعمّقة واستخدامها في الإصلاح السياسي.

يمكن القول إذن أن أسلوب دراسة الحالة هو أكثر الأساليب ملائمة للدراسات الوصفية من حيث أنه يهدف إلى وصف وتحليل الظواهر المدروسة وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يجمعها بواسطة التقنيات المنهجية(11)، مع أن استخدام الأسلوب ممكن مع باقي أنواع البحوث والدراسات الأخرى كالدراسات الإستطلاعية بسعيه للكشف عن الجوانب المختلفة للظاهرة، أو الدراسات التقويمية إذ يتيح إمكانية وضع خطط علاجية قابلة للتنفيذ في شأن الظاهرة أو المشكلة المدروسة.

1. **خطوات دراسة الحالة:**

أسفرت التطبيقات المستفيضة لأسلوب دراسة الحالة على استخلاص مجموعة خطوات إجرائية ممنهجة، وهي:

* تحديد الدراسة: وتعني اختيار الحالات التي تمثل المشكلة أو الظاهرة المدروسة، بالإضافة لتحديد وحدة الدراسة وخصائصها بدقة ووضوح.
* تجميع البيانات والمعلومات بلغة مفهومة معبّرة عن البيئة، وبالوسائل التي تم تحديدها مسبقا.
* تنظيم وتحليل البيانات بالكيفية التي تخدم أهداف البحث ودراسته، وفحصها بدءا بأكثرها وضوحا قبل غيرها من المعطيات المعقدة.
* الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة، وتحديد العوامل المؤثرة فيها.
* توضيح النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها وأهميتها وإمكانيات الإستفادة منها عبر الإستدلال من المعلوم إلى المجهول، أي إمكانية تقرير تلك النتائج على حالات مشابهة(12).

وبهذه الخطوات يستطيع أسلوب دراسة الحالة تخطي مشكلتي التعميم والسببية باعتبارهما أكبر مشكلات الأسلوب، بالإضافة لامكانية ملاحقة التغيرات التي قد تطرأ على الحالة خلال فترة الدراسة.

**هوامش المحور الرابع**

1-عامر مصباح، مرجع سابق، ص 95.

2-محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني، **منهجية البحث العلمي في علم السياسة**، دار زهران للنشر والتوزيع: عمان، 2004، ص83.

3-كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، مرجع سابق، ص31.

4-فضيل دليو، مرجع سابق، ص110.

5-كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، مرجع سابق، ص32.

6-محمد طه بدوي، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية**، مرجع سابق،ص363.

7-فضيل دليو، مرجع سابق، ص115.

8-عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص141.

9-خالد حامد، مرجع سابق، ص73،74.

10-ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، **أساليب البحث العلمي**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، 2010، ص69.

11-خالد حامد، مرجع سابق، ص52.

12-ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص70.

**المحور الخامس: الأدوات المنهجيـــة**

ينتهج الباحثين أسلوبا منظما في استقطاب المعلومات الموثوقة وجمعها في وثائق خاصة وتدوينها وإجراء تحليلات موضوعية لهذه المعلومات من خلال مجموعة من الأساليب العلمية والمتمثلة في المقارنة ودراسة الحالة كما سبق تفصيله، وذلك استنادا على أدوات علمية خاصة لجمع المعلومات حول مشكلة الدراسة، أو للإجابة عن أسئلتها أو لفحص فرضياتها، وتزداد أهمية أدوات البحث أو "المصادر الميدانية" حين لا تتوفر البيانات المطلوبة في المصادر المكتوبة، أو أن تكون البيانات المتوفرة قديمة ولا تعبّر عن الظاهرة وقت إجراء الدراسة، أو أن البيانات المتاحة لا يمكن الإعتماد عليها.

وتنقسم الأداوات المنهجية التي تستعمل لجمع البيانات إلى قسمين أو نوعين:

* **الأدوات الأساسية:** وهي التي سيتم التركيز عليها في هذا الفصل نظرا لاقتصار أغلب الباحثين في استعمالاتهم لأدوات جمع البيانات على الملاحظة والمقابلة والإستمارة.
* **الأدوات الثانوية:** وتتمثل في الرسوم والأشكال البيانية، التسجيلات الصوتية بالإستعانة بالأجهزة الحديثة، الخرائط، الصور الفوتوغرافية.

**أولا: الملاحظة:**

تُعبّر الملاحظة على ذلك الإنتباه المُسّير باتجاه سلوك أو ظاهرة ما سعيا لمتابعة التغيرات ورصدها حتى يصل الباحث لإمكانية وصف السلوك وتحليله، وهي من أكثر الأدوات استخداما، كما لا تستعمل لوحدها بقدر ما تكون مساعدة أو مكملة لأدوات أخرى باعتبار أن دورها ينحصر على اللحظات الآنية.

1. **أنواع الملاحظة:**

تصنف الملاحظات وتختلف حسب معايير عدة، حسب معيار التنظيم أو وفقا لدور الباحث أو من خلال معيار الهدف وغيرها من التصنيفات، وعليه سنتوقف هنا عند أهم الملاحظات المستخدمة في البحوث السياسية خاصة، وهي بإيجاز:

* 1. **الملاحظة البسيطة:**

وهي التي لا يلجأ فيها الباحث لاستخدام أية وسائل أو أدوات دقيقة للقياس، وبالتالي فهي لا تخضع لأي نوع من الضبط العلمي، إذ تقتصر على الحواس في مشاهدة الجوانب المختلفة المتعلقة بظاهرة أو مشكلة معينة في ظروفها الطبيعية(1)، وتستخدم عادة في الدراسات الإستطلاعية والوصفية لجمع البيانات الأولية عن الظاهرة، وإن أضحت محدودة الإستخدام بسبب التقدم العلمي(2)، **كأن تستخدم** في تتبع توجهات الرأي العام تجاه مشكلة أو قرار ما.

**2.1- الملاحظة المنظمة (الموجّهة):**

يقوم فيها الباحث بوضع خطة معينة ومبرمجة لعملية الملاحظة، بحيث يجري تغييرات معينة تتم على مراحل، يقوم بعدها بجمع المعلومات من خلال مراقية السلوك أو التغير في الظاهرة مع كل مرحلة، لذا فهي ملاحظة دقيقة وهادفة وموجهة تخضع للضبط العلمي إذ تُستخدم فيها أدوات الرصد والقياس(3)، **كأن** **تُستخدم** **مثلا** في موضوع حول دور وسائل وأساليب التفاعل داخل المنظمة ومدى ملائمته لتحقيق الأهداف، فمن خلال الملاحظة يتم رصد أشكال السلوك غير الرسمي للموظفين ومواضعه مع تتبع انعكاساته على معدلات الأداء.

هذا بالإضافة لتقسيمات أخرى وفقا لمعاير مختلفة، كتصنيفها لملاحظة بالمشاركة (المعايشة) وملاحظة غير مشاركة وفقا لدور الملاحظ، أو إلى ملاحظة فردية وجماعية وفقا لعدد الملاحظين، وحسب معيار الهدف يمكن تقسيمها لملاحظة محددة وغير محددة(4).

**ثانيا: المقابلة:**

تُعتبر المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات، وتُعرّف بأنها تفاعل لفظي يتم بين طرفين أو أكثر حول موضوع معين وفقا لأنماط ومعايير محددة.

وتُعرّف المقابلة أيضا بأنها: وسيلة لتقصي الحقائق والمعلومات باستخدام طريقة منظمة تقوم على حوار أو حديث لفظي أو شفوي مباشر بين الباحث والمستجيب.

فالمقابلة هي محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو مع مجموعة أشخاص بهدف الحصول على المعلومات، وعليه فالمقابلة تعتبر مصدراً من مصادر الحصول على البيانات تقوم على أساس الحوار والتفاعل المباشر بين الباحث والمستجوب يهدف فيه أحدهما إلى التعرف على البيانات من الطرف الآخر في موضوع محدد(6).

والمقابلة أو ما يطلق عليه الإستبار: اتصال و مواجهة بين طرفين أحدهما الباحث أو القائم بإدارة المقابلة والطرف الآخر هو المبحوث، وذلك بقصد حصول الأول على معلومات من الثاني في موضوع معين.

يمكن اعتبارها إذن استبيان شفوي يقوم من خلاله الباحث بجمع معلومات بطريقة شفوية مباشرة وآنية، كما هو الحال مع الملاحظة.

1. **أنواع المقابلة:**

تأخذ المقابلة أشكال وأنواع متعددة حسب الهدف منها أو حسب نوع الدراسة أو نوع الأسئلة التي تُطرح، على أن أهم تصنيفاتها المعمول بها في الدراسات السياسية خاصة تتمثل في:

* 1. **المقابلة الموّجهة:**

وهي التي تتم باستخدام قائمة استقصاء نمطية توجه إلى مفردات العينة المبحوثة، وهذا النوع هو الأكثر شيوعا في البحوث الميدانية، ويعرَف أيضا هذا النوع بالمقابلة النمطية أو المقننة، فهي موجهة من حيث الأهداف والزمان والمكان والأسئلة والأشخاص، بحيث يتحكم الباحث في نوعية الأسئلة المستخدمة، وتقتصر المناقشة فيها على أجزاء معينة من خبرات المستجيب وتحليل عناصر مواقفه، والتوصل من خلال تحليلاته إلى مجموعة فروض مرتبطة بهذه العناصر، يبني في ضوئها دليلا للمقابلة ويحدد هذا الدليل المجالات الأساسية للتقصي والتي تحدد البيانات المستهدف الحصول عليها، وبعد المقابلة يكون الباحث قادر على استخدام البيانات التي يستقيها من المقابلة في اختبار صحة الفروض الموضوعة وبالتالي قبولها أو رفضها، مع التركيز أيضا على بعض التعبيرات أو التلميحات اللفظية لدى المبحوث(7).

**2.1- المقابلة المتعمقة:**

وهي التي تعتمد على مجموعة من الأسئلة الرئيسية التي يثيرها الباحث لمناقشتها مع المبحوث، وهي مقابلة مرنة بمقدور المبحوث معالجة أو التطرق لأي جزئية متعلقة بمشكلة البحث دون قيد، كما أن الباحث بمقدوره تعديل أسئلته على اعتبار أنها متنوعة وغير منظمة ولا يوجد إطار سابق التحديد، مع إمكانية إعادة صياغة إجابات المستجيب من الباحث، وعلى ذلك فهذا النوع من المقابلة يستوجب مقابلين على درجة من المهارة(8).

**3.1- المقابلة الجماعية:**

وتتم بين مقابل واحد وعدد من المبحوثين بحيث يدير الباحث المناقشة حول موضوع معين، وفيها يستعين الباحث بجهاز تسجيل مكشوف للباحثين، ويكون هذا النوع من المقابلة عند الحاجة إلى معرفة انطباعات الأفراد حول موضوع أو قضية معينة، أو تفضيل بديل معين، أو عند إجراء الدراسات الإستطلاعية، وتسمى أيضا بالمقابلة المتمركزة حول الموضوع أو البؤرة، على اعتبار أن الوظيفة الأساسية للباحث في هذا النوع من المقابلات هي تركيز الإهتمام حول خبرة معينة أو موقف معين أو تجارب تخص قضية أو موضوع ما(9).

**ثالثا: الإستبيان**

يعتبر الإستبيان أهم وأكثر الأدوات استخداما في مجال البحوث السياسية والإجتماعية عموما، لذا يلاحظ الإعتماد المفرط عليها من قبل الباحثين المتمرسين والمبتدئين على حد سواء، ذلك أن استخدامها ممكن في غالبية أنواع البحوث الوصفية والإستكشافية والتقييمية ولو بدرجات متفاوتة، ويرجع ذلك إلى المزايا التي تمثلها هذه الأداة من حيث السهولة النسبية في إجراءاتها، خصوصاً إذا توافرت لدى الباحث الخبرة الملائمة والإمكانيات الفنية والمادية الضرورية، كما تتميز هذه الأداة بانخفاض التكاليف وسهولة معالجة بياناتها بالطرق الإحصائية، إذا ما استخدمت وفق القواعد العلمية والأسس المنهجية.

1. **تعريف الإستبيان:**

الاستبيان لغة: بمعنى ظهر واتضح، واستبين الشيء استوضحه وعرفه.

أما اصطلاحاً: فهو مجموعة من الأسئلة التي يتم الإجابة عليها من قبل المفحوصين بدون مساعدة الباحث الشخصية أو من يقوم مقامه، تصاغ بشكل دقيق في ورقة تسمى الإستمارة.

وهناك تعريفات عديدة من الصعب حصرها لمفهوم الإستبيان، من بينها:

* أنها أداة علمية تبنى وفق مراحل تكتسب عبرها صدقها وثباتها، وتشمل بنودها إمكانية قياس فرضيات البحث، وتحديد العلاقة بين المتغيرات.
* هي مجموعة مؤشرات يمكن عن طريقها اكتشاف أبعاد موضوع الدراسة عن طريق الإستقصاء التجريبي، أي إجراء بحث ميداني على جماعة محددة من الناس.

ومهما كانت تسمية هذه الأداة استبيان أو استقصاء أو استيبار، فإن أسئلة الإستمارة تكون منصبة حول معرفة اتجاهات ودوافع مفردات مجتمع البحث أو الدراسة حول موضوع معين، ويؤدي الإعداد الجيد لقائمة الأسئلة التي تتضمنها الإستمارة إلى الحصول على البيانات التي تتفق مع هدف البحث، وهنا يجب التنبيه لملاحظة على قدر من الأهمية وهي أنه **يتم وضع فرضيات البحث كمحاور يتم طرح أسئلة حولها بهدف اختبارها**(15)، وهذا إجراء ضروري تابع لصياغة أو تحديد الإشكالية ومن ثم الفرضيات الموجّهة للبحث.

1. **سمات الإستمارة:**

تحظى مسألة الإستمارة الجيدة وصياغة بنودها بعناية كبيرة على اعتبار أنها أداة لجمع البيانات من أجل قياس العلاقات الإرتباطية واختبار الفرضيات، وعليه وجب على الباحث الحرص على ضرورة **التطابق بين مؤشرات الموضوع ومحاور الإستمارة**(16)، هذا بالإضافة لمجموعة من الإعتبارات الواجب مراعاتها، ومنها:

* صياغة الأسئلة بشكل واضح وبلغة مفهومة، وتجنب المصطلحات التي تحمل أكثر من معنى أو تفسير.
* أن تتدرج الأسئلة من العام إلى الخاص، ومن السهل إلى المعقد.
* أن تتضمن الإستمارة أسئلة تستهدف التأكد من صحة إجابة المبحوثين.
* التتابع المنطقي لمحاور الإستمارة وأسئلة كل محور.
* الحرص على عدم التعارض بين بنود الإستبيان، أو إدراج كلمات تتعارض مع بعضها داخل نفس البند.
* المزج بين الصياغة المباشرة وغير المباشرة لبنود الإستبيان للتأكد من صحة إجابات المبحوثين.
* المزج بين البنود ذات الإجابة المغلقة وأخرى ذات الإجابة المفتوحة، على أن يشمل الإستبيان بناءا على ذلك النوعين بحسب طبيعة السؤال وطبيعة المعلومة المراد الحصول عليها. في الإجابات المغلقة يوجه السؤال بحيث يمكن للمبحوث أن يختار رقم معين أو إجابة من بين مجموعة إجابات، أما بالنسبة للإجابات المفتوحة فإن الباحث يعطي حرية الإجابة للمبحوث، وإن كانت هذه صعبة التفريغ، بالإضافة لإمكانية خروج الإجابة عن أهداف البحث(17).
* كما يجب اختيار أسلوب صياغة أسئلة الإستمارة بما يتماشى مع طبيعة وأهداف البحث، وعليه يجب أن يختار الباحث بين الأساليب المعروفة وهي:

- **الأسئلة الموجهة:** وهي تلك الأسئلة التي توجه إجابات المبحوثين بنفس اتجاه السؤال، **مثلا:** هل تؤيد مشاركة المتعلمين في العملية الإنتخابية؟

-**الأسئلة الإحتمالية:** وتدور حول سلوك مرتقب في المستقبل ولها علاقة أساسية بفرضيات البحث والتي تربط بين المتغيرين المستقل والتابع. **مثلا:** هل تعتقد بأولوية نوع المدرس أم طبيعة النظام المدرسي كوسيلة التثقيف السياسي للناشئ؟

-**الأسئلة الشخصية:** أي صياغة أسئلة تدور حول ذاتية وصفات المبحوث الشخصية، وهي التي تتضمن محور البيانات الشخصية في الإستمارة.

-**الأسئلة التذكيرية:** وهي التي تعتمد كليا على ذاكرة المبحوث، **مثلا:** هل يتم الإحتفال بالمناسبات الوطنية في المدرسة؟

1. **خطوات تصميم الإستبيان:**

هناك مجموعة من الخطوات التي تتطلبها عملية تصميم الإستبانة لإكسابها المصداقية العلمية وبحيث تكون نتائجها أكثر قابلية للتعميم، وهي:

* تحديد موضوع الدراسة بشكل عام والموضوعات الفرعية المنبثقة عنه، كأن يكون الموضوع **مثلا دراسة** أدوات التنشئة السياسية ودورها في تعزيز قيم المواطنة، حيث يتم تحديد هذه الوسائل أو الأدوات كالأسرة والمدرسة وغيرها ثم تقسيمها إلى مجموع الأنشطة الموجهة للناشئ السياسي كطبيعة النظام المدرسي ودور المدرس والتنظيمات المدرسية...، وبذلك تتحدد وحدات التحليل الرئيسية الموظَفة في معالجة موضوع الدراسة.
* صياغة مجموعة من الأسئلة حول كل موضوع فرعي بحيث تكون جميعها ضرورية وغير مكررة أو ما يمكن تسميته بفئات الإستبيان، وتتحدد محاور الإستمارة من خلال فرضيات البحث أو تساؤلاته كمعيار للتصنيف، كأن تكون في **مثالنا** **السابق** مجموعة المتغيرات الخاصة بدور المدرسة متمثلة في مجموع الأنشطة الموجهة للناشئ باعتبارها محاور أو عناوين لها.
* الإختبار التجريبي للإستبيان عن طريق عرض الإستمارة على عدد محدد من أفراد مجتمع الدراسة قبل اعتمادها بشكل نهائي، وذلك لتحديد الأسئلة الغامضة والتي قد لا تتم الإجابة عنها، والنظر في مدى تغطية الإستمارة لموضوع الدراسة. وفي هذا يرى البعض أنه يمكن للباحث الإستعانة باستبيانات لدراسات سابقة أو الإعتماد على البحوث النظرية لاستنباط بنود الإستبيان(18).
* تعديل الإستمارة بناءا على التعديل للإقتراحات السابقة حتى يصل الباحث إلى الأسئلة المناسبة للإستبيان المطلوب، والسبيل لذلك هو عرض الإستمارة على خبراء للتحكيم لإبداء الرأي حول البنود القابلة للقياس والتحقق من الفرضيات، وبذلك يصل الباحث عن طريق قياس ثبات الإستبيان – بعد التحكيم والتجريب- لنفس النتيجة أو الإجابة عند تطبيقه على المبحوث نفسه.
* توزيع الإستبانة على عينة الدراسة بالطرق المناسبة، وسيلي تفصيل ذلك.
* جمع واسترجاع استمارات الإستبيان من أفراد العينة، وتصنيفها إن كانت بحاجة لتصنيف، مع استبعاد الإجابات التي لا تتوافق وطبيعة البحث، كأن يكون أحد محاور الإستمارة **مثلا حول** دور الأسرة في تحديد التوجهات الحزبية للأفراد وكانت فئة من المبحوثين تفتقد لأحد الأبوين أو كلاهما فتكون بعض الإستمارات بالتالي لا تعكس الهدف من الأسئلة.
* ليصل الباحث في النهاية إلى تحليل وتفسير النتائج الكمية تحليلا كيفيا بعد المعاينة وتفريغ البيانات.

1. **المعاينة وتفريغ البيانات:**

بعد الإنتهاء من إعداد الإستمارة تأتي مرحلة تفريغ البيانات والتعليق عليها وهي من أهم مراحل البحث الميداني، فبعد أن ينتهي الباحث من تطبيق استمارة بحثه تبدأ مرحلة تفريغ البيانات، وقبل التطرق إلى قواعد وخطوات عملية التفريغ من الضروري الإشارة إلى نقطتين أساسيتين على علاقة بذلك، وهما:

* أن تفريغ البيانات قد يكون آليا بحيث يتم بواسطة الحاسوب من خلال نظام spss لا مجال للخوض فيه في هذا المقام، كما يمكن أن تتم يدويا.
* تأتي مرحلة تفريغ البيانات بعد نزول الباحث إلى الميدان وإتمام الدراسة الميدانية بتطبيق الإستمارة على عينة البحث، هذه الأخيرة يجب أن تكون ممثلة لمجتمع البحث، وبالتالي تكون البيانات والمعطيات التي تتضمنها مُعبّرة بصدق عن الواقع، وعليه تتوقف عليها باقي إجراءات البحث الأخرى وتصميمه وكفاءته ونتائجه، إذن هي تقتضي من الباحث عناية ودقة.
* **التحليل الكمي:**
* **التحليل الكيفي:**
* إن اقتصار البحث على جمع البيانات لا يمكنه أن يفيد المعرفة العلمية بشئ، إذ أن تفسير هذه البيانات هو ما يُظهر الجدوى من البحث بحيث يتم الكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر، وذلك يكون فقط عبر تحويل الأرقام المتجسدة في الواقع إلى مضمون معرفي محدد انطلاقا من الفروض الموضوعة والإستمارة المصاغة، فمن الأهمية بمكان تدعيم العلاقة التي عبّرت عنها الجداول المركبة ببعض الطرق والأساليب الإحصائية من خلال التوزيعات التكرارية التي تفحص اتجاه الإستجابة لكل من المتغير المستقل والمتغير التابع محل الدراسة، ومن ثم تحويل التكرارات إلى قياسات يمكن تفسيرها بطريقة ذات معنى، فالتكرارات المطلقة بحد ذاتها يجب مقارنتها بتكرارات أخرى(21).

تبدأ عملية تفريغ البيانات بتفريغ الإستمارة في جداول بسيطة تقتصر على متغير واحد، ومركبة تتضمن متغيرين، على أن يكون لكل سؤال من أسئلة الإستمارة جدول منفصل، مع إعطاء رقم تسلسلي لكل جدول وعنوان يتطابق مع محتوى السؤال.

**رابعا: تحليل المضمون:**

يعتبر تحليل المضمون أداة هامة من أدوات البحث العلمي والتي يمكن أن يستخدمها الباحث ضمن أساليب وأدوات أخرى في إطار التناسب المنهجي، ذلك أن هناك جوانب كبيرة من سلوك الإنسان يمكن دراستها بطريقة مباشرة من خلال أدوات منهجية ملائمة، وبالمقابل هناك جوانب أخرى لا يمكن ملاحظتها مباشرة وبالتالي لا يمكن الحصول على بيانات بشأن تلك السلوكات، هذا ما يستهدفه تحليل المضمون من خلال تحليل الأشياء المكتوبة أو الرموز اللفظية سواء كان خطابا أو أعمال على مستوى المؤسسات السياسية أو الإدارية، أو تشريعات أو غيرها.

1. **تعريف تحليل المضمون:**

لا يشهد تحليل المضمون تعريف محدد بدقة إلى حد الإتفاق التام في ظل مشكلات حدود تطبيقاته وإجراءاته، بالرغم من التطور والتوسع في استخدامات تقنياته حتى على مستوى السياسة الدولية.

* يعرف مورتون كابلان تحليل المضمون على أنه المعنى الإحصائي للأحاديث والخطب السياسية.
* ويرى بيرلسون فيه أحد الأدوات البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفا موضوعيا منتظما وكميا.
* أما لازويل فيرى أن تحليل المضمون يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي لمجمل الرموز.

من خلال هذه التعريفات يمكننا ملاحظة أن اختلافها في تحديد المضمون يعود إلى اختلاف الأهداف التي يرجوها الباحث، إذ تقف بعض البحوث عند حد المادة الإعلامية وذلك بتحليل مضمون وسائل الإعلام، في حين تهتم أخرى بالعلاقات الدولية ومظاهر الصراعات، بينما تهدف بحوث أخرى إلى دراسة بعض القضايا الحديثة **مثل** الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشكلات الإجتماعية، وبحوث إدارية تحلل الوثائق الإدارية وتعتمد مضمونها كبيانات أساسية في عملية البحث وهكذا.

1. **الخطوات العملية لتحليل المضمون:**

ترتبط إجراءات تحليل المضمون بالإطار النظري الذي يتخده الباحث كموجه له وبطبيعة المادة قيد التحليل قصد تحديد خصائصها، بالإضافة للأهداف التي يسعى الباحث لتحقيقها، وعلى ذلك فإن عملية التحليل تخضع لمجموعة من الإجراءات الأساسية التي تحكمها، والتي يمكن اختصارها في الخطوات التالية:

**1.3-إختيار موضوع البحث:**

وهو مجال أو إطار عملية التحليل، كأن تكون مجموعة من الخطابات السياسية أو البرامج السياسية...، وبذلك تمثّل هذه الخطابات مجتمع البحث بالنسبة لتحليل المضمون.

**2.3-إختيار عينة مجتمع البحث:**

اعتبارا لصعوبة قيام الباحث بالتحليل الشامل لمجتمع البحث، يلجأ إلى تحديد مكاني أو زماني لاختيار عينة بحثه، فإن كان مجتمع البحث في الموضوع **مثلا**: موقف الصحافة من الإنتخابات، ومع صعوبة دراسة كل الصحف وتحليل كامل محتوياتها، تتحدد عينة البحث في إحداها.

**3.3-تحديد فئات التحليل:**

فبعد اختيار العينة يحرص الباحث على أن تكون الفئات محددة تحديدا واضحا ومعبّرة عن كل المادة محل التصنيف، بالإضافة لضرورة التفرقة بين مادة المضمون وشكله كفئتين أساسيتين لتحليل المضمون(23).

**4.3-وحدات التحليل:**

تُستخدم لتحليل محتوى المادة خمسة وحدات أساسية، وهي:

**1.4.3- وحدة الكلمة:**

تُعبر عن رمز أو مفهوم، وتستخدم عندما يراد الكشف عن بعض المفاهيم المستقرة في نظام سياسي ما، **مثل** الديمقراطية والإشتراكية والحرية...،وهي أصغر وحدة تستخدم من خلال قوائم يسجل فيها الباحث تكرار ورود تلك الكلمات.

**2.4.3- وحدة الموضوع:**

هي من الوحدات الكبرى للتحليل، وهي عبارة عن جملة أو فكرة يدور حولها موضوع التحليل، وتُستخدم للكشف عن الإتجاهات الرئيسية في الموضوع أو المادة.

**3.4.3- وحدة الشخصية:** وتشير إلى الشخص محور الإهتمام.

**4.4.3-** **الوحدة الطبيعية أو المفردة:**

وهي أكثر الوحدات استخداما وتختلف باختلاف وسيلة الإتصال، فقد تكون خطاب أو منشور أو مقال أو كتاب أو برنامج...، إذ يستطيع الباحث تصنيف الأخيرة  **مثلا** إلى برامج سياسية، اقتصادية، ثقافية وغيرها.

**5.4.3- مقاييس المساحة والزمن:**

هي مقاييس مادية تستخدم كوحدة للتحليل من خلال تقسيم المضمون محل الدراسة إلى مجموعة من التقسيمات المادية للتعرف على المساحة التي تشغلها المادة المنتشورة **مثلا** في الكتب، أو المدة الزمنية التي استغرقتها كخطابات سياسية من نوع معين.

**5.3- تصنيف وترميز البيانات:**

حيث يتم تصنيف البيانات وفقا لوحدات، ومن ثم إعطاء وحدات التحليل رموز محددة للتعبير عنها.

**6.3- التفسير والمقارنة:**

بعد القيام بإحصاء أعداد الوحدات في كل فئة من الفئات المختارة، تأتي مرحلة تفسير وتوضيح الدلالات النظرية للمضامين التي توصل إليها، ومقارنتها بمفاهيم الدراسة وتساؤلاتها وفروضها(24).

وقد انتشر مؤخرا وشاع استخدام تحليل المضمون في مجال **السياسات العامة** وتحليلها**،** كتحليل مضمون الخدمة الإجتماعية، وتحليل سياسات المؤسسات، وبرامج الخدمات بهدف تطويرها.

إن الميل المتزايد إلى التعبير عن الوقائع بصورة كمية في مجال المعرفة العلمية للعلوم السياسية قد حقق لعلم السياسية قدرا من الإنجاز والنجاح من خلال تراكم كبير للدراسات والبحوث العلمية، كان ذلك بسبب التزام العلم بالمناهج والأطر التحليلية والطريقة العلمية المعتمد عليها، وكذا من خلال الأدوات التي تمكن بواسطتها الباحثين من التعبير عن الوقائع والمعلومات والبيانات بصورة عددية، حتى وإن كان لكل أداة مزاياها وأوجه قصور، إلّا أن مبدأ المرونة المنهجية الذي ينهض على إمكانية استخدام أكثر من أداة مكّن الباحثين بدوره من التعامل مع المواضيع المختلفة بالإستفادة من مزايا تلك الأدوات، كل ذلك رغم العقبات التي تبقى تواجه تطبيق المناهج العلمية في دراسة الظواهر السياسية كطبيعة السلوك السياسي وتعقيداته، أو كأن تؤثر الملاحظة كأحد أهم الأدوات المستعملة في رصد الوقائع في طبيعة الموقف الذي تجري ملاحظته وهكذا.

**هوامش المحور الخامس:**

1-تُعرَف البيانات على أنها: كلمات أو حروف أو صور أو إشارات تكوّن في النهاية حقائق ومعلومات خاصة بخصوص شيء معين، ويمكن الحصول على هذه البيانات بعدة أدوات.

2-علي غربي، مرجع سابق، ص110.

3-صلاح الدين شروخ، **منهجية البحث العلمي**، دار العلوم للنشر: عنابة، 2003، ص30.

4-محمد عبد الجبار خندقجي ونواف عبد الجبار خندقجي، **مناهج البحث العلمي**، عالم الكتب الحديث: الأردن، 2012، ص160.

5-ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص190.

6-ناجي عبد النور، **منهجية البحث العلمي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان، 2010، ص72.

7-نفس المرجع، ص74.

8-عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج في علم السياسة: كيف تكتب بحثا أو رسالة**، الكتاب الثاني، مكتبة الآداب: القاهرة، 2004، ص107.

9-محمد عبد الجبار خندقجي ونواف عبد الجبار خندقجي، مرجع سابق، ص152.

10- علي غربي، مرجع سابق، ص117.

11-خالد حامد، مرجع سابق، ص142.

12-لمزيد من التفصيل انظر: محمد عبد الجبار خندقجي ونواف عبد الجبار خندقجي، مرجع سابق، ص154.

13-صالح بن نوار، **مبادئ في منهجية العلوم الإجتماعية والإنسانية**، مخبر علم اجتماع الإتصال للبحث والترجمة: الجزائر، 2012، ص184.

14-زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، **القواعد المنهجية لبناء الإستبيان**، ط2، مطبعة أبناء الجراح: غزة، 2010، ص15.

15-فضيل دليو، مرجع سابق، ص217.

16-علي غربي، مرجع سابق، ص118.

17-عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج في علم السياسة**، مرجع سابق، ص125.

18-عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2008، ص148.

19-كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، منشورات الجامعة: القاهرة، 2006، ص85 وما بعدها.

20-يتم تحديد هذه المسافة الفاصلة والتي تعرف باسم **طول المدى** من خلال حاصل قسمة العينة الكلية على العينة المختارة، ثم تتم إضافة الرقم المتحصل عليه إلى العدد العشوائي الأول على التوالي لكل مفردات العينة إلى غاية الوصول إلى آخر مفردة.

21-شاغا فرانكفورت ناشمياز ودافيد ناشمياز، **طرائق البحث في العلوم الإجتماعية**، تر: ليلى الطويل، بترا للنشر والتوزيع: دمشق، 2004، ص336.

22-خالد حامد، مرجع سابق، ص68.

23-جمال شحاتة، مرجع سابق، ص139-148.

24-علي غربي، مرجع سابق، ص95.

**المحور السادس: منهجية التعامل مع الهوامش**

يفترض البحث العلمي باعتباره مجموعة من المعلومات المستقاة من مختلف المصادر استخدام قواعد الإسناد والتوثيق بأساليب منهجية حديثة لابد من مراعاتها، ذلك أن التعامل مع المراجع المختلفة يعتبر فنا ومنهجا قائما بذاته له أصوله وقواعده، يتوجب على كل باحث اتقانها.

**أولا: التوثيق:**

يُفيد التوثيق في إتاحة جميع المعلومات التي يحتاج إليها القارئ ليصل إلى مصادر المادة بأقل مجهود، ومن ذلك تظهر أهمية تثبيت مصادر جمع الإقتباسات التي ساعدت في إعداد البحث، وفقا للقواعد التي رصدت لتساعد في نقل هذه المعلومات.

1. **أهية التوثيق:**

يفيد التوثيق في:

* زيادة المعلومات وتراكمها وتبويبها وبالتالي المساعدة في تنمية القدرة على التعامل مع البحث العلمي.
* هو وسيلة غير مباشرة لتبادل المعلومات والتفاعل بين الباحثين عبر العالم، وبالتالي توليد أفكار جديدة من خلال التحليل وتبادل الآراء، وبهذا كان من أهم العمليات اللازمة للقيام بأي بحث(2).
* يعمل على التأصيل العلمي والموضوعي للأفكار.
* تجميع مختلف الآراء حول موضوع الدراسة بقصد التمحيص والتعرف على الجوانب المختلفة، وبالتالي الوصول إلى معرفة أفضل حول الموضوع.
* إتاحة جميع المعلومات التي يحتاج إليها القارئ ليصل إلى مصادر المادة بأقل مجهود.

**2- أنواع التوثيق:**

هناك ثلاث طرق رئسية مستخدمة في البحوث والدراسات العلمية، وهي:

* 1. الترقيم المتسلسل لكل صفحة مع ذكر المصادر في أسفل نفس الصفحة، أي إعطاء رقم 1 مدونا في المتن ولدى نهاية الفكرة أو النص يقابله نفس الرقم في الهامش،على أن تستقل كل صفحة بأرقامها ومراجعها وكل ما يتصل بها.

ومن مزايا هذه الطريقة سهولة الإستعمال، بحيث يستطيع الباحث تضمين بحثه إضافات جديدة في أي وقت، ويستطيع القارئ التحقق من المعلومات دون جهد التعرف على نوع ومستوى ومصداقية المعلومات، إلّا أن صعوبتها تكمن في عدم القدرة أحيانا على الإحتفاظ بشكل موحد ومنسق للصفحات من حيث صعوبة تقدير المكان المناسب لكل هامش دون زيادة أو نقصان.

2.2-الترقيم المتسلسل المتصل لكل فصل على حدى، مع اختصاص كل صفحة بهوامشها وتعليقاتها، فتجمع لتدوينها أو توثيقها نهاية كل فصل، وهذا ما يتيح سهولة جمعها وتنظيمها في قائمة واحدة وإضافة أي جديد أو ما يراد إضافتة عند الإنتهاء من كتابة الفصل دون أن يُحدث ذلك أي تغيير في شكل الصفحة أو تنسيقها، إلّا أن مشكلة هذه الطريقة تكمن في صعوبة الرجوع إليها بالنسبة للقارئ.

3.2-الترقيم المتسلسل لكل المصادر في جميع صفحات البحث وتجميعها في نهايته حسب ترتيبها في المتن، ورغم أن هذه الطريقة تعتبر أيسرها بالنسبة للباحث إلّا أنه قد يجد صعوبة في إضافة بعض التعليقات أو المضامين خاصة في الصفحات الأولى من البحث، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير رقمها التسلسلي(3).

**ثانيا: الإقتباس:**

يقصد بالإقتباس شكل الإستعانة بالمصادر والمراجع التي يستفيد منها الباحث لتحقيق أغراض بحثه، فهو بمثابة استشهاد بأفكار وآراء الآخرين قصد تدعيم مواقف أو لإضهار وجهة نظر مغايرة، وفي كلا الحالتين يتوجب الإشارة إلى المصدر، وينسجم الإقتباس مع الطبيعة التراكمية للمعرفة، وعليه يجب الإهتمام بدقة الإقتباس من حيث ضرورته وأهميته.

وتُنقل المعلومات من المراجع بطريقتين:

1. **الإقتباس المباشر:**

يكون الإقتباس المباشر في حال تعامل الباحث مع معلومات الكاتب بطريقة النقل الحرفي للفكرة، وذلك إما لأهميتها أو للإستشهاد بها لدعم رأي خاص أو فكرة شخصية، أو تقديم تعريفات أو مقولات باحثين، وعلى ذلك فنقل الباحث يكون تماما بنفس الشكل واللغة التي ورد فيها، ويكتب الكلام المقتبس بين مزدوجتين (شولتان) **"..."**، وتُحدد بعض المراجع في هذا الشأن عدد معين للأسطر المقتبسة لا يتجاوزها في العادة الإقتباس الحرفي، وعليه يكتب كسائر النصوص في البحث مع تمييزه بوضع أقواس صغيرة في بدايته أو نهايته، أما إذا كان الإقتباس يتجاوز ذلك الرقم فلا بد من تمييزه عن غيره من النصوص عن طريق كتابة النص المقتبس بخط أصغر أو بمسافة أقل بين الأسطر، ويتعلق الإقتباس الحرفي عموما بالمقولات والنظريات والتعريفات والقوانين وغيرها والتي يجب نقلها حرفيا، ويكون ترقيمها بين قوسين في المتن على أن يحمل الهامش نفس الرقم(4).

وفي حال الحذف من الكلام المقتبس يشار إلى ذلك بوضع نقاط (...) مكان المادة المحذوفة، ومع أن ذلك جائز وجب الحرص على عدم تشويه المعنى.

وإذا اضطر الباحث إلى زيادة حرف أو كلمة أو عبارة لإقامة معنى أو شرح كلمة أو لإتمام جملة أو إظهار ضمير، يوضع الكلام بين قوسين مركبين **]** **[** ومن المستحسن أن يشار إليه في الهامش.

1. **الإقتباس غير المباشر:**

ويعرف أيضا بالإقتباس بالمعنى، أي بإعادة صياغة بأسلوب جديد وبلغة جديدة، مع مراعاة عدم تشويه المعنى الذي يقصده صاحب الفكرة، وهذا النوع هو الغالب في البحث العلمي من حيث تظهر الطريقة العلمية للباحث وتتطلب منه كفاءة لغوية ومهارة وإتقان في التخصص، يظهر كل ذلك حين يحافظ الباحث أثناء اقتباسه على أهم أفكار النص وإلّا أصبح طمسا للمعلومات وانحرافا عن الغايات المراد تحقيقها في عملية نقل المعلومات(5).

**ثالثا: أساليب التهميش:**

يُعد استخدام الهامش عملية ضرورية لكل بحث علمي ويفيد في توجيه القارئ إلى المراجع المعتمدة في البحث، وقد يقدم معلومات إضافية كما قد يشرح بعض المصطلحات أو للتعريف بمكان ما وغيرها.

والهامش هو كل ما يخرج عن النص من إحالات وتعليقات وشروح، ويعرف على أنه مدونات خارجة عن المتن ولكنها جزء لا يتجزأ منه، ويتكون من مجمل المراجع التي استخدمها الباحث في بحثه، يقدمها وكأنها أدلته على ما يسوقه من أفكار وما يقدمه من حقائق(6).

**- أساليب وطرق التهميش:**

هناك أربعة طرق رئيسية تستخدم في توثيق البحوث والدراسات العلمية، ورغم أنه يصعب تفضيل طريقة معينة على غيرها في التوثيق، إلّا أن لكل وجهة نظامية طريقة معينة دأب عليها وأصبحت فيها بمثابة أحد التقاليد المستقرة في بحوثها الأكاديمية، وهذه الأساليب هي:

**1.2-الطريقة الكلاسيكية:**

تتحدد هذه الطريقة بأن يوضع في آخر الإقتباس بعد نقطة نهاية الفكرة وإلى الأعلى رقما يتسلسل مع باقي الأرقام بنفس الصفحة، ويتكرر الترقيم بدءا من رقم واحد بالصفحة الموالية، وفي آخر الصفحة – بعد خط فاصل يُميّز المتن عن الهامش- يوضع الرقم المشار إليه في المتن، ويوثق المرجع بكل تفاصيله على النحو التالي:

اسم المؤلف، عنوان المُؤلَّف، تحديد الجزء إن ورد، تحديد الطبعة إن وُجدت، دار النشر: مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة.

* في حال استعمال المرجع مرة ثانية، فإن كيفية التوثيق تكون وفقا لطريقتين:

1. إذا كان المرجع قد استعمل في الإقتباس الذي سبق مباشرة، أي دون ذكر مرجع آخر، يتم الإكتفاء بعبارة:

المرجع السابق، رقم الصفحة.

أو بعبارة: نفس المرجع، ورقم الصفحة. وإن كانت الأولى أدق من حيث أن " الـ" تفيد التعريف وتؤكد على معرفة الشيء المقصود يقينا، ويقابل هذه العبارة باللغة الأجنبية ما يرمز له بـ Ibid.

1. في حال ذكر المرجع للمرة الثانية بعد توثيق مرجع أو مراجع أخرى، بمعنى أنه يفصل بين المرجع الحالي واستعماله السابق مرجع آخر، في مثل هذه الحالة يتم ذكر:

اسم المؤلف، مرجع سبق ذكره، رقم الصفحة.

أو إسم المؤلف، مرجع سابق، رقم الصفحة. وكل ذلك بدون "الـ" التعريفية.

* في حال كان لنفس المؤلف أكثر من كتاب تم التعامل معهم في نفس البحث، يكون من الضروري ذكر:

إسم المؤلف، عنوان المؤلَّف، مرجع سابق (أو سبق ذكره)، رقم الصفحة. ويقابل ذلك باللغة الأجنبيةop . cit

* قد ترد حالات اقتباس لمعلومة ما من مرجع معين واستحال على الباحث الحصول على المصدر الأصلي، في هذه الحالة يشير إلى المصدرين الأصلي ثم الثانوي وذلك من خلال جمع المصدرين بـ " عن ".
* قد تتضمن بعض المراجع تفاصيل كثيرة وقد تحمل عناوين طويلة، يمكن للباحث في مثل هذه الحالات أن يُعد بيان بالمختصرات يرد في مقدمة البحث أو عند أول استعمال للمرجع،على أن يقتصر على استعمال تلك المختصرات في حال تكرار نفس المرجع.
* وفي حال استعمال الهامش وكان طويلا لا تضمه نهاية الصفحة، فيمكن كتابة ما تبقى في الصفحة الموالية من خلال وضع إحالة أو إشارة انتقال الكتابة ومتابعة القراءة في الصفحة الموالية، ورمز ذلك ( = ) وتوضع في أقصى نهاية الصفحة، وفي بداية الهامش بالصفحة الموالية.

**2.2-طريقة الجمعية النفسية الأمريكية APA:**

في هذه الطريقة يتم الإشارة إلى المصدر في نهاية الإقتباس بوضع اسم المؤلف والسنة بين قوسين وذلك في حال الإقتباس غير المباشر، فإن كان الإقتباس مباشر وجب كتابة رقم الصفحة.

**مثال**: (المنوفي، 1999، 85)، ويكون التهميش بذلك بجانب جملة التوثيق في المتن.

وفي نهاية البحث يقوم الباحث بترتيب جميع المصادر التي اقتبس منها هجائيا، على أن يقدم معلومات كاملة عن المرجع، وذلك على النحو التالي:

1. **بالنسبة للكتب:**

* كمال، المنوفي (1999)، أصول النظم السياسية المقارنة. مصر. القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.
* في حال عدة مؤلفين:

محمد طه، بدوي؛ وليلى، مرسي (2004). مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية. القاهرة: أليكس لتكنولوجيا المعلومات.

* الكتب المترجمة:

- كارل، دويتش (1983). تحليل العلاقات الدولية. تر: شعبان محمد محمود. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

1. **بالنسبة للمجلات:**

-الإسم الأخير للباحث، الإسم الأول (سنة النشر): " عنوان المقال ". إسم المجلة، (رقم العدد)، الصفحة، البلد.

**ت- بالنسبة للرسائل العلمية:**

-الإسم الأخير للباحث، الإسم الأول ( السنة ). "عنوان البحث ". ( أطروحة دكتوراه ). الجامعة. البلد، الصفحة.

وكثيرا ما يستخدم هذا النظام خاصة في بعض فروع العلوم الإجتماعية.

**3.2- نظام التوثيق وفقا لجمعية اللغات الحديثة MLA:**

يقوم هذا النظام على كتابة التوثيق بجزئين: يحمل الأول رقم الصفحة في نهاية جملة التوثيق توضع بين قوسين، والآخر بذكر اسم المؤلف الأخير بجانب جملة التوثيق. ويستعمل هذا النظام لعدم مقاطعة القارئ أثناء عملية القراءة، يقوم بعدها القارئ بكتابة التوثيق في نهاية البحث بكتابة اسم مؤلف الكتاب الذي استعمله في بحثه:

الإسم الأول. عنوان المؤلف تحته سطر: مكان صدور المرجع، تاريخ النشر.

**مثال**: كمال، المنوفي. أصول النظم السياسية المقارنة: أصول النظم السياسية المقارنة: القاهرة، 1999.

ويستخدم نظام التوثيق وفقا لجمعية اللغات الحديثة خاصة في مراجع العلوم الإنسانية.

**4.2- أسلوب نظام هارفارد:**

يعتمد هذا الأسلوب كسابقيه على التوثيق في المتن بعد انتهاء النص المقتبس أو بعد الفكرة مباشرة، وذلك بأن يوضع بين قوسين لقب المؤلف فقط، تاريخ النشر. وفي حال كان لنفس المؤلف عنوانين صدرا في نفس السنة فيتم التمييز بينهما بإضافة حروف أبجدية بجانب سنة النشر.

**مثال:**

( اسماعيل، 1997، ص25)، على أن يذكر المرجع بكل تفاصيله في قائمة المراجع كالتالي:

- إسم العائلة، الإسم الأول (سنة النشر). عنوان المُؤلَّف، مكان النشر: الناشر.

- وإذا كان لمؤلفين يُفصل بينهما بفاصلة منقوطة ( ؛ ).

- وفي حال كان المرجع مجلة أو نشرية أو صحيفة، فيضاف إلى النظام السابق رقم العدد بعد سنة النشر.

- إذا ورد ذكر اسم المؤلف في سياق الحديث لا يعاد كتابته داخل القوسين، ويتم الإكتفاء بكتابة (1997، ص25).

- إذا كان المرجع لأكثر من مؤلف تجمع الأسماء الأولى بـ " و ".

**مثال**: (بدوي و مرسي، 2004، ص50)، وإذا كان لأكثر من مؤلفين يكون: (بدوي وآخرون، 2004، ص50).

- إذا كان المرجع صادر عن مواقع إعتبارية فيستعيض الباحث عن المؤلف بذكر الجهة:

**مثال**: (جامعة محمد خيضر، 2017).

هي إذن تفصيل لكيفيات التعامل مع المراجع وفقا لطرق متعددة، ورغم وجود بعض الإختلافات الشكلية في ذلك، فإن مثل هذه الإختلافات لا تعتبر أخطاء بقدر ما هي طرق ينبغي الإلتزام بها دون خلط مع غيرها، على أن الملاحظ هو أن لكل علم طريقة تنسجم معه وتلائمه، كما هو الحال في انسجام الطريقة الكلاسيكية مع البحث السياسي مثلا.

**هوامش الفصل السادس:**

1. سعيد إسماعيل صيني، **قواعد أساسية في البحث العلمي**، مؤسسة الرسالة: بيروت، 1994، ص512.
2. العربي حجام، "أهمية توثيق المراجع في البحث العلمي"، **ملتقى** أدبيات البحث العلمي: مركز جيل البحث العلمي، ديسمبر 2015، ص43.
3. محمد راكات الدغمي، **أساليب البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية**، مكتبة الرسالة: عمان، 1994، ص96.
4. خالد حامد، مرجع سابق، ص125.
5. سعيد يوسف البستاني، مرجع سابق، ص266.
6. سعيد محمود الهواري، **أربعة نظم لتوثيق البحوث العلمية**، المؤتمر العربي للبحوث الإدارية والنشر: القاهرة، 2003، ص209.
7. ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، **أساليب البحث العلمي: الأسس النظرية والتطبيق العملي**، دار صفا للنشر والتوزيع: عمان، 2010، ص290.
8. مبروكة عمر محيريق، **الدليل الشامل في البحث العلمي مع تطبيقات عملية للإستشهادات المرجعية الورقية والإلكترونية وفقا للمعايير الدولية**، مجموعة النيل العربية: القاهرة، ص201.